



PROVISIONAL  
A/35/PV.56  
11 November 1980  
ARABIC



# الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

## الجمعية العامة

### محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك  
يوم الثلاثاء ، ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد فون فيشمار (جمهورية ألمانيا الاتحادية)

— سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [ ٢٨ ] :

( أ ) تقارير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى

( ب ) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية

( ج ) تقارير الأمين العام

— تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة : تقرير اللجنة الرابعة (الجزءان

الأول والثاني ) [ ١٨ ]

المحتويات / ٠٠

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستابع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, Alcoa Building, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

80-62331/A

المحتويات (تابع)

- المعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة عن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي : تقرير اللجنة الرابعة [ ٨٤ ]
- مسألة تيمور الشرقية : تقرير اللجنة الرابعة [ ٨٥ ]
- أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في ناميبيا وفي سائر الاقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصرى والتمييز العنصرى في الجنوب الافريقي : تقرير اللجنة الرابعة [ ٨٦ ]
- تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛ تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعى : تقرير اللجنة الرابعة [ ٨٧ و ١٢ ]
- برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبى للجنوب الافريقي : تقرير اللجنة الرابعة [ ٨٨ ]
- التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي : تقرير اللجنة الرابعة [ ٨٩ ]

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠ / ٤٥البند ٢٨ من جدول الأعمال

سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا :

- ( أ ) تقارير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى (A/35/22 و Add.1-3)
- ( ب ) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فى الألعاب الرياضية (A/35/36)
- ( ج ) تقارير الأمين العام (A/35/358 و A/35/509)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تبدأ الجمعية هذا الصباح نظرها للبند ٢٨ من جدول الأعمال المعنون " سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا ". قبل أن أعطي الكلمة لرئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، أود أن اقترح أن تقفل قائمة المتحدثين في المناقشة العامة بشأن هذا البند في الساعة الثانية عشرة من شهر الفد الأربعاء ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر . اذا لم يكن هناك اعتراض ، سوف أعتبر أن الجمعية العامة توافق على ذلك . وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : الآن أدعو سعادة السيد ب . اكورود كلارك من نيجيريا ورئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى لتقديم تقارير اللجنة الخاصة الوارد فى الوثيقة A/35/22 والضمائم ١ الى ٣ .

السيد كلارك (نيجيريا) ، رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصرى ( الكلمة بالانكليزية ) : اليوم هو يوم الذكرى ، واننا نتذكر جدا أولئك الذين سقطوا في شراك ميادين فلاندرز ، ولكن ذاكرتنا يجب أيضا أن تلتفت الى المأساة ألا وهي الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . انه في ذلك الهلك الحزين بل والزاهر في نفس الوقت ، يسود عدم المساواة التام والظلم الذى يعذب حياة ٢١ مليون افريقي أسود . وازاء تلك الخلفية القاتمة ، أقدم لكم التقرير السنوى للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى الوارد في الوثيقة A/35/22 .

ان التقرير يستعرض الأنشطة التي تم القيام بها من قبل اللجنة الخاصة للأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصرى خلال العام الماضي ، وتلك الأنشطة تشمل متابعة التطورات في جميع نواحي الفصل العنصرى بما في ذلك النواحي العسكرية والاقتصادية والنوعية والاجتماعية وجميع النواحي الأخرى التي يشترك فيها نظام الفصل العنصرى . وكما يشير التقرير ، فان اللجنة الخاصة قد نظمت عددا من الحلقات الدراسية الهامة كما استمعت الى الشهود وشاركت في عقد الكثير من المؤتمرات بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية وحركات مناهضة الفصل العنصرى ، وذلك من أجل الاستمرار في تعزيز التعبئة الدولية ضد هذا النظام . ولقد عملنا بتعاون وثيق مع منظمة الوحدة الافريقية ومنظمتي التحرير في جنوب افريقيا - المجلس الوطنى لجنوب افريقيا والمجلس الافريقي العام لأزانيا - بالاضافة الى المزيد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية .

ان العام الماضي ، قد شهد انتصار كفاح شعب زمبابوى تحت قيادة الجبهة الوطنية ، والذى كلل باستقلال زمبابوى في نيسان /ابريل الماضي . ان هذا الحدث التاريخي ، قد عدل نظام الفصل العنصرى بل انه غير توازن القوى في المنطقة في جنوب افريقيا ذاتها . وبالتالي فان كفاح التحرر لشعب جنوب افريقيا ازداد كثافة ، مما يؤدى بالمرء الى القول بأن التغيير الجذرى الجوهرى لابد أن يحدث في جنوب افريقيا ليعيد كرامة الانسان للجميع ، وقد يكون ذلك خلال الخمسة أعوام المقبلة والا فستكون هنالك كارثة ذات آثار بعيدة المدى . وكما يشير التقرير ، فان هناك المزيد من وحدة العمل والمزيد من الوعي السياسى وحشد فئات السكان ، مما يعكس تصميم الشعب على تدبير وازالة الفصل العنصرى . ولقد كانت هناك انتفاضة وطنية عامة من قبل الطلاب من جميع الأجناس شملت قطاعات كبيرة من السكان ، وكانت هناك اضرابات من العمال ومظاهرات جماهيرية تضم التجار

السود ورجال الأعمال ورجال الدين . ان ذلك الكفاح الوطني الواسع النطاق ، ظهر بوضوح لنظام الفصل العنصرى من خلال سلسلة من الأعمال والتدابير بما في ذلك المقاومة المسلحة ، وكذلك مهاجمة مصانع ساسول لاستخلاص البترول من الفحم في أول حزيران / يونيه ١٩٨٠ .

وبدلا من الاستجابة الى مطالب ٢١ مليون أسود في جنوب افريقيا أظهروا مقاومتهم، فان نظام الفصل العنصرى زاد من سياسة الاضطهاد وقتل طلاب المدارس واحتجز آلاف الطلاب والعمال ورجال الدين وغيرهم من المناهضين له . ان ذلك الرد العنيف ، قد تحدى ضمير المجتمع الدولي وأدى بمجلس الأمن الى اعتماد القرار ٤٧٣ ( ١٩٨٠ ) في ١٣ حزيران / يونيه ١٩٨٠ حيث أدان بقوة النظام العنصرى لأنه زاد من حدة تدهور الأوضاع ، وطالب بوضع حد للعنف الذى يمارس ضد شعب افريقيا ، ووضع حد للاضطهاد ، والقضاء على الفصل العنصرى . ومرة أخرى ، فشل نظام الفصل العنصرى في تلبية نداء ذلك القرار .

وازاء تلك الخلفية ، فان اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى تقدم للجمعية العامة التوصيات الواردة في تقريرها في الفقرات من ٢٧٣ الى ٤٣٨ التي تتناول جميع نواحي مشاكل الفصل العنصرى . ومن وجهة نظر اللجنة الخاصة ، فان الوضع السائد في جنوب افريقيا يشكل خطرا كبيرا على السلم والأمن الدولي . وان اللجنة الخاصة ترى أن أى تعاون مع جنوب افريقيا وبصفة خاصة في المجال العسكرى والنووى ، سوف يعزز من قدراتها على اضطهاد الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا ، ويمثل تهديدا خطيرا على السلم والأمن الدولي . ان فشل مجلس الأمن في العمل في الماضي بسبب معارضة ثلاث من الدول الأعضاء الدائمة فيه ، قد شجع النظام العنصرى على متابعة طريقه الانتحارى وزيادة أعماله الاجرامية . ان اللجنة الخاصة ، تكرر من جديد أن مجلس الأمن ينبغي عليه أن يعيدون ابطاء للنظر في التدابير المناسبة وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، ولا بد من فرض عقوبات الزامية وشاملة ونظام مراقبة لتنفيذ تلك العقوبات . وكما توصي اللجنة باتخاذ التدابير العاجلة التي من شأنها أن تعزز أجهزة مراقبة حظر نقل الأسلحة الى جنوب افريقيا ، كما توصي الجمعية العامة بأن تؤكد على الحاجة الى وقف التعاون في المجال النووى مع جنوب افريقيا من قبل الحكومات والمؤسسات والهيئات والأفراد ، وأن تطلب من جميع الدول اتخاذ التدابير وسن القوانين من أجل تحقيق ذلك الهدف .

(السيد كلارك ، رئيس اللجنة الخاصة للأمم  
المتحدة لمناهضة الفصل العنصري )

ان اللجنة الخاصة تؤكد أيضا على ضرورة فرض حظر بترولي على جنوب افريقيا ، ووضع  
التشريعات الوطنية وغيرها من التدابير لكفالة فاعلية هذا الخطر . وفي هذا الصدد ، فان اللجنة  
قد رحبت بقرار منظمة الوحدة الافريقية بارسال سبع وزراء الخارجية للمشاركة في أى اجتماع مقبل  
لمجلس الأمن قد يعقد من أجل دراسة واستعراض الأوضاع المقلقة في جنوب افريقيا ، بغية اعتماد  
التدابير والاجراءات الفعالة والمعقوبات بما في ذلك حظر نقل النفط ، وفقا للفصل السابع من الميثاق  
ونذلك بهدف وضع حد لتدهور الأوضاع هناك .

ان التقرير الذى يشرفني أن أعرضه عليكم ، يتضمن عددا من التوصيات الاخرى والتي تأمل اللجنة الخاصة في أنها سوف تدرس عن كثب من قبل هذه الدورة للجمعية العامة . ولكن اللجنة الخاصة تؤمن ايمانا قاطعا بأن فرض الحظر الاقتصادي الشامل بما في ذلك الحظر النفطي على جنوب افريقيا ، يعد من الوسائل الاكثر فعالية وسلمية والتي يتمكن المجتمع الدولي من خلالها أن يساعد شعب جنوب افريقيا في كفاحه المشروع من أجل التحرر وتجنب نزاع قد يؤدي الى كارثة في المنطقة . أما البديل فهو دعم موقف أصدقاء جنوب افريقيا الذين تشجع سياستهم في التعاون مع جنوب افريقيا على زيادة العنف والنزاع المسلح في تلك المنطقة ، لأن أصدقاء جنوب افريقيا يتجاوبون فقط بتهكم عندما تكون هناك مذابح للافريقيين كما حدث في شاربييل وسويتو ، مما يمثل موقفا يتلخص في أن تجمد أصدقاء جنوب افريقيا عن الحركة سوف يؤدي الى العنف ، والعنف يتطلب منهم القلق . وهذا الموقف غريب جدا ومثير .

وقبل أن أختتم كلمتي أود أن ألفت انتباه الجمعية العامة الى ثلاثة تقارير خاصة تسم اعدادها من قبل اللجنة الخاصة . التقرير الاول عنوانه " تنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن الفصل العنصرى من قبل الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية " ، وهذا التقرير وارد في الوثيقة A/35/22/Add.1 . ولقد تم اعداد هذا التقرير من قبل اللجنة الفرعية المعنية بتطبيق قرارات الامم المتحدة والتعاون مع جنوب افريقيا ، وذلك بناء على طلب من اللجنة الخاصة . وهذا التقرير يبين ويظهر مدى التعاون المستمر والمتزايد من قبل بعض الدول الغربية مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا ويوضح أن الميزانية العسكرية لذلك النظام قد ازدادت بنسبة كبيرة مما مكنه من الحصول على كميات هائلة من الاسلحة والمواد الاخرى التي تحتاج اليها قواته المسلحة وصناعاته العسكرية رغم الحظر المفروض على الاسلحة من قبل مجلس الامن بمقتضى قراره ٤١٨ ( ١٩٧٧ ) . ونحن نأمل في أن الجمعية العامة سوف ترى بوضوح الطريق الذى يسمح لها بمطالبة مجلس الأمن باتخاذ التدابير الفعالة الفورية وفقا للفصل السابع من الميثاق وذلك من أجل وضع حد لامدادات المواد والتكنولوجيا والمعلومات لجنوب افريقيا وكذا الامور التي من شأنها أن تزيد من قدرتها العسكرية والتي تساعد على تطوير قدراتها النووية . وفي هذا الاطار ، فان الجمعية العامة عليها أن تحذر جنوب افريقيا بأن مجلس الأمن على استعداد

لتنفيذ التزاماته وفقا لمعاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ، واتخاذ التدابير اللازمة في حالة حصول جنوب افريقيا أو اجرائها التجارب على الاسلحة النووية في منطقة القارة الافريقية حيث تقع أغلبية الدول الاخرى الاطراف في تلك المعاهدة .

كذلك فان التقرير يلاحظ أن القروض والاستثمارات في جنوب افريقيا ، قد ساعدت نظام الفصل العنصرى على تطوير قدراته النووية والعسكرية . وبالتالي لا بد للجمعية أن تعلن أن مثل هذه المساعدة المقدمة لنظام الفصل العنصرى ، هي عمل عدائي لقرارات الامم المتحدة ويتعارض تماما مع مثل وأهداف هذه المنظمة .

ويؤكد التقرير أيضا على أن الوضع في جنوب افريقيا ، يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدولي . وتبعاً لذلك فان تجاوب الامم المتحدة يجب أن يكون قويا وفعالا من أجل التعامل مع ذلك النظام .

أما التقرير الثاني فعنوانه " التطورات الحديثة فيما يتعلق بالعلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا " وهو وارد في الوثيقة A/35/22/Add.2 . وقد تذكرون أن الجمعية العامة في قرارها ٩٣/٣٤ ( عين ) بتاريخ ١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ ، قد أدانت التعاون المستمر لاسرائيل مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، وطلبت من اللجنة الخاصة :

" أن تظل هذه المسألة تحت البحث والاستعراض المستمر وعرض تقرير على

الجمعية العامة ومجلس الامن بما يقتضيه الامر " . (Resolution 34/93 P, Para. 3)

ان هذا التقرير الذي تم اعتماده وفقا لهذا الطلب ، يعكس ويبين المزيد من التعاون بين اسرائيل وجنوب افريقيا في المجال العسكرى والنووى والاقتصادى والثقافى والمجالات الاخرى منذ العام الماضى . ولسنا في حاجة للاسهاب في عرض محتويات هذا التقرير لأنه متوفر لديكم ، كما أنه يستند الى معلومات منشورة بالفعل .

والتقرير الثالث عنوانه " المؤتمر الدولى بشأن العقوبات ضد جنوب افريقيا " وهو وارد في الوثيقة A/35/22/Add.3 . ونود أن نذكر بأنه في القرار ٩٣/٣٤ ( جيم ) والذي تم اعتماده في ١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ ، قررت الجمعية العامة بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية تنظيم مؤتمر دولى للعقوبات ضد جنوب افريقيا في عام ١٩٨٠ ، وسمحت للجنة الخاصة المعنية



بمناهضة الفصل العنصرى بأن تتخذ جميع التدابير اللازمة من أجل تنظيم المؤتمر والاجتماعات التحضيرية له . وكما يشير التقرير ، فان اللجنة الخاصة قد عقدت سلسلة من المشاورات مع منظمة الوحدة الافريقية ومع عدد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية وكذلك مع خبراء منفردين وذلك بشأن مختلف الترتيبات اللازمة للمؤتمر .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أشكر السيد كورت فالدهايم الامين العام على الطريقة الفعالة التي تحرك بها من أجل تعيين أعضاء مكتب المؤتمر وتوفير المساعدة اللازمة للجنة الخاصة والتسهيلات الضرورية التي قدمت لها . كما أود كذلك أن أعرب عن تقديري للسيد كودجو الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية على التفهم الذى أظهره لنا في جميع المراحل التحضيرية وعلى تعيينه للزميل السفير بيتر أونو أميننا سياسيا للمؤتمر .

وأخيرا أود أن أعرب عن شكرى وتقديري للمدير العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على توفيره لنا مكان انعقاد هذا المؤتمر .

وفي نيسان /ابريل الماضي ، شكلت اللجنة الخاصة لجنة تحضيرية للمؤتمر مكونة من أعضاء مكتب اللجنة الخاصة ومن ممثلين عن منظمة الوحدة الافريقية وحركات التحرر الوطني في جنوب افريقيا ومن ممثلين عن الامانة العامة للامم المتحدة ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة كمراقبين . وبعد المشاورات المكثفة توصلت اللجنة الخاصة واللجنة التحضيرية الى قناعة بأنه لا بد من تأجيل المؤتمر والاجتماعات التحضيرية حتى نتمكن من اتخاذ التدابير اللازمة التي من شأنها أن تضمن نجاح المؤتمر . وبالتالي فان اللجنة الخاصة تقدم لكم هذه التوصيات المحددة في الفصل الخامس من هذا التقرير الوارد بالوثيقة A/35/22/Add.3 وتأمل في أن الجمعية العامة سوف تنظر في هذه التوصيات .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو الآن ، السيد ستافورد نيل من جامايكا ومقرر اللجنة المختصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية ، ليقدّم تقرير اللجنة .

السيد نيل (جامايكا) مقرر اللجنة المختصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية (الكلمة بالانكليزية) : انه شرف لي نيابة عن اللجنة المختصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية ، أن أقدم تقرير هذه اللجنة للجمعية العامة وهو وارد في الوثيقة A/35/36 .

ووفقاً لأحكام القرار ٣٤ / ٩٣ نون ، فإن الجمعية العامة قد طلبت من اللجنة المختصة أن تواصل عملها بغرض الانتهاء من وضع مشروع اتفاقية . ووفقاً لهذا التفويض الجديد فإن اللجنة المختصة قد ركزت اهتمامها على مجالات مشروع الاتفاقية التي لم يتم الوصول الى أى اتفاق بشأنها وخاصة فيما يتعلق بالمادة العاشرة من مشروع الاتفاقية . ونظراً لبعض الصعوبات الادارية فإن اللجنة المختصة لم تستطع أن تعقد الاجتماعات التي أرادتها . وعلى الرغم من ذلك فقد عمل فريق العمل بطريقة مكثفة لحل هذه الآراء المختلفة فيما يتعلق بشكل ومضمون المادة العاشرة .

ان احدى الصياغتين البدئيتين قد تمت مراجعتها حتى تكون أكثر وضوحاً من ناحية المعنى . ولكن للأسف الشديد فإن جهودنا بغية التوصل الى حل وسط فيما يتعلق بالمادة العاشرة لم يصادفها التوفيق . ونتيجة لذلك ، فإن تقرير اللجنة المختصة لا يزال يتضمن مشروع نص مع صياغات بديلة للمادة العاشرة . ولقد كان أعضاء اللجنة المختصة على علم تام بأهمية فكرة العمل الذى ينبغي أن يتخذ ازاء هؤلاء الذين ينتهكون هذه الأحكام . الا أن الآراء المختلفة عن مدى قبول مسألة التنفيذ والفعالية من حيث المبدأ ما زالت معروضة . وفي خضم عملها فإن اللجنة المختصة قد أجرت مشاورات مع المسؤولين في المجلس الأعلى للرياضة في افريقيا ، الذين أكدوا موقفهم مرة أخرى ازاء هذه النقطة . ومن الواضح أن المسائل التي أثيرت فيما يتعلق بالمادة العاشرة تتطلب مفاوضات دقيقة وصبورة بغية التوصل الى حل لهذه المشكلة . وان اللجنة على استعداد للاستمرار في عملها آخذة ذلك بعين الاعتبار .

(السيد نيل ، مقرر اللجنة المخصصة  
لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل  
العنصري في الألعاب الرياضية)

وفي نفس الوقت فان أعضاء اللجنة يشعرون ببعض القلق ازاء الاتجاهات الأخيرة في العلاقات الرياضية مع جنوب افريقيا والعدد المتزايد لاتصالاتها الرياضية مع البلدان الغربية . ان كل ذلك يتم تجاهلا لقرارات الأمم المتحدة ، الأمر الذي يقلل من شأن تلك الحملة التي ترمي الى عزل وتدمير العنصرية في مجال الرياضة . ولقد لاحظنا بصفة خاصة أن محاولات تبذل الآن للسماح لجنوب افريقيا بالعودة الى المحافل الرياضية الدولية التي طردت منها أو أوقفت عضويتها فيها . وفي ظل هذه الظروف فان اللجنة المخصصة تحت الجمعية أن تطالب بالمراعاة الدقيقة بمقاطعة جنوب افريقيا في مجال الألعاب الرياضية من قبل كل الدول الأعضاء وذلك وفقا للاعلان الدولي الذي صدر في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة .

ازاء هذه التطورات فان اللجنة تشعر أن الجهود ينبغي أن تتضاعف لتجريم الفصل العنصري في الألعاب الرياضية وللحث على اعتماد اتفاقية دولية تتضمن تدابير تؤدي الى ذلك . وبالتالي فان اللجنة المخصصة قد أوصت الجمعية العامة في الفقرة الثالثة عشرة بتوسيع ولايتها بغية استمرار أعمالها بهدف الانتهاء من اعداد مشروع اتفاقية ، كذلك فانني أود أن استرعي انتباه الجمعية العامة للتوصية الواردة في الفقرة الرابعة عشرة من التقرير بارسال المشروع المنقح للاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية الى جميع الدول الأعضاء مع مطالبتها بارسال تعليقاتها وآرائها الى الأمين العام بحيث يتسنى للجنة أن تأخذها بعين الاعتبار عند اعداد النص النهائي .

ونياية عن اللجنة المخصصة فانني أوصي بالنظر في هذين الاقتراحين لاقرارهما من قبل الجمعية العامة واتخاذ العمل الفوري اللازم من قبل الأطراف المعنية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة بتاريخ ١٩ أيلول / سبتمبر . ١٩٨٠ ، أعطي الكلمة للسيد ألفريد نزو ممثل المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا .

السيد نزو (المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا) (الكلمة بالانكليزية) : اسمحوا لي باسم المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا أن أعبر عن شكرنا لدعوتنا للتحدث أمام هذه الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة حول موضوع الفصل العنصرى الذى يظهر في جدول أعمال هذا المحفل الموقر منذ انشائه .

اننا نهنتك ، سيادة الرئيس بمناسبة توليك هذا المنصب الهام كرئيس للجمعية العامة ، ونأمل في أن الموقف الذى اتخذته بلادكم أخيرا فيما يتعلق بكفاح ناميبيا تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سواهو) الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا ، سوف يسجل بدءاً منطلق واقعي من قبل بلادكم في مواجهة مشكلة الفصل العنصرى التي أدينت لأنها تشكل خطراً على الأمن والسلم الدوليين .

وفي غضون أيام سوف يحتفل العالم الديمقراطية بالذكرى العشرين لاعتماد الجمعية العامة اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ان هذه المناسبة سوف تتيح الفرصة للأمم المتحدة لاعادة تكريس نفسها ومضاعفة جهودها لتحقيق مبادئ ، حق تحرير المصير ، والاستقلال لكافة الشعوب ، والحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

اننا نرى أن هذه الذكرى العشرين ، يجب أن تكون مناسبة للاحتفال . لقد شهدت العشرين سنة الأخيرة تحولا حاسما في الصورة السياسية لعالمنا . ومن السمات الأساسية لهذا التحول ، بطبيعة الحال ، ذلك الانهيار العالمي للنظام الاستعماري ودخول الملايين من الشعوب في المسرح العالمي ، كأسياء لمصيرهم ، ومشاركتهم في الجهود العالمية لبناء عالم خال من الجوع والجهل والمرض ، والقهر الوطني والحرب .

وان نشير الى حتمية نجاح الشعوب التي لا تزال تحت نير الاستعمار في كفاحها ، فان هذا النصر التاريخي يؤكد على الحاجة الماسة الى تكملة عملية ازالة الاستعمار . ان هذا أمر ضروري من أجل ازالة نظام سياسي بال ، وكذلك من أجل ضمان استمرار وبقاء ما تم انجازه حتى الآن . ان المجلس الوطني الافريقي يرى أن تحرير الشعوب ومن بينها شعب فلسطين ، والصحارى الغربية ، وجزر الكنارى ، وناميبيا ، وجزر ريونيون ومايوت في المحيط الهندي ، وجنوب افريقيا ، وتيمور الشرقية في الشرق ، وبيليز وبورتوريكو في نصف الكرة الغربي ، يجب أن يكون الهدف الأساسي للمجتمع العالمي وللأمم المتحدة ، اننا نعتقد بحزم بأن مشاركة مبدئية مستمدة من قبل هذا المحفل الموقر في هذا الكفاح سوف تساهم في تحقيق هذا الهدف .

منذ خمسة عشر عاما مضت حاولت قوى الاستعمار فيما كانت تسمى بروديسيا الجنوبية أن تقف عائقا في طريق التقدم من خلال اعلان الاستقلال من طرف واحد . وبعد ذلك ، قامت بحملة ارهاب جماعية ضد شعب وحركة تحرير زيمبابوي وكذلك ضد الدول المستقلة المجاورة .

وعندما أصبح واضحا ان هذه الطرق الارهابية وحدها لم ولن تتمكن من انقاذ النظام الاستعماري من الانهيار ، بفضل بطولية شعب زيمبابوي ومساندة الانسانية التقدمية ، فلقد قرر نظام سميت أن يفرض على الشعب نظاما عميلا يحاول من خلاله أن يجعل الاغلبية تتقبل الاستعمار . ولكن رغم كافة هذه الألاعيب والمحاولات تمكنت زيمبابوي اليوم من تحقيق استقلالها ، ويحكمها الآن شعبها عن طريق ممثلها المنتخبين ، وأخذت مكانها الصحيح في مجتمع الأمم . واننا نحيي شعب زيمبابوي البطل . ان انتصاره هو انتصار لكافة شعوب افريقيا ويمثل بشكل خاص الهاما للشعوب المكافحة في ناميبيا وجنوب افريقيا . ان انتصار القوى الوطنية في زيمبابوي يمثل هزيمة كبيرة لنظام بريتوريا العنصري في عديد من النواحي .

وبعد الانتصار التاريخي في موزامبيق وانغولا ، فان هذا الانتصار وجه ضربة قاضية للاستراتيجية العنصرية لنظام جنوب افريقيا ، في سعيها من أجل وضع حزام عازل بيننا وبين الدول الأخرى من أجل الاستمرار في سياسة الفصل العنصري . ان الفشل التام لهذه الاستراتيجية التي سعت الى عزل جنوب افريقيا عن عملية تصفية الاستعمار ، كان يعني أن العنصر الاضافي في استراتيجية نظام الفصل العنصري ، والمتمثل في مد ذلك النطاق العازل داخل القارة الافريقية قد أسفر عن لا شيء .

وسعيا وراء نجاح هذه الأهداف الاستراتيجية كرس نظام جنوب افريقيا كل قدراته الاقتصادية والعسكرية وكل طاقات دولة الفصل العنصري للدفاع عن الوضع الاستعماري القائم فيما كان يسمى بروديسيا . ان هزيمة نظام سميت وعملائه يشكل أيضا هزيمة لنفس القوى التي يحاول نظام الفصل العنصري ، أن يستخدمها من أجل الابقاء على سيطرة الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا نفسها .

ان روديسيا المتردة قد اتخذت بالاضافة الى ذلك كأرض اختبار لاستراتيجية وتكتيكات نظام بريتوريا لمناخضة حركات التحرر والتمرد . ونحن فان هذا النظام فكر في اختبار امكانياته للعراق

الهزيمة بالكفاح الشعبي المسلح ، وقدرته على تخليص المقويات الاقتصادية التي انزلت به ، وكذلك انقاذ الاستعمار بفرض نظام عميل ، ومن خلال الألاعيب السياسية والدبلوماسية محاولة كسب حرب خسرها على أرض المعركة .

ولكن أخيرا ، تمكن شعب زيمبابوي تحت قيادة اتحاد زيمبابوي الوطني الافريقي (زانسو) واتحاد زيمبابوي الافريقي الشعبي (زابو) في الجبهة الوطنية وبدعم من دول الخط الأممي وحماة الانسانية تمكنوا من هزيمة هذه " الاستراتيجية الدكتاتورية " وحققوا النصر للشورة الديمقراطية . ووصلت حدود الحرية الى عتبة نظام الفصل العنصرى .

لذلك ، فانه ليس من الغريب ان رئيس وزراء جنوب افريقيا العنصرى ب . و . بوتالاندى هدد بتدخل عسكري في حالة انتصار الجبهة الوطنية في زيمبابوي شعر بأن عليه أن يعلن أن مولد زيمبابوي قد غير من الوضع الاستراتيجي للفصل العنصرى في جنوب افريقيا وسياساته العلنية . ومن الطبيعي انه بينما يرى نظام الفصل العنصرى خطرا في استقلال زيمبابوي ، فان جماهير شعوبنا تجاوزت مع هذا الحدث التاريخي ، وكما قال الأمين العام لمجلس جنوب افريقيا للكنايس " البيشوب توتو " " تجاوزنا مع هذا الحدث بالامتتان والسعادة " وكذلك فان المكتب الوطني لمؤتمر طلاب جنوب افريقيا (كوساس) رحب باستقلال زيمبابوي بهذه الكلمات :

" ان افريقيا مقبلة على عملية ثورية ، وان زيمبابوي المجاورة لنا تخوض ثورة ونأمل

ونعتقد في أن هذه الثورة سوف تساهم في عمليات التغيير في بلادنا " .

ان التوازن الاستراتيجي في جنوب افريقيا وبشكل خاص خلال السنوات الخمس الماضية غير

الأوضاع بشكل حاسم لمصلحة حركة التحرر الوطني في جنوب افريقيا وناميبيا . اننا لن نتحدث طويلا عن الحلف غير المقدس بين بريتوريا ولشبونه وسالزورى . ان محور بريتوريا وسالزورى قد انهيار . وتقف بريتوريا منعزلة كالنظام العنصرى الاستعماري الوحيد في منطقتنا .

ان كافة قوى الصراع في افريقيا الجنوبية تتطلق من هذا الواقع . ونتيجة لهذا التحول ،

فلقد رأى نظام بوتالاندى أن عليه أن يعيد النظر في استراتيجيته وتكتيكاته ، وذلك من أجل الدفاع عن نظام الفصل العنصرى والحفاظ عليه . وبالنسبة لنا ، وبالنسبة للشعوب المضطهدة ، وحركات التحرر

الواسعة في بلادنا ، فان هذا التحول قد خدم ويخدم في زيادة تكثيف ودفع حركة الثورة والتغيير

في بلادنا .

وفي هذا الصدد ، فان شعوب جنوب افريقيا وناميبيا يخدمها الوضع الحالي ، ان عليها أن تكافح من أجل تحقيق استقلالها في مرحلة نشهد فيها انهيار النظام الاستعماري ، وتشكيل القارة الافريقية بأسرها قاعدة خلفية لنا .

ان هذا الوضع يؤكد على أن هؤلاء الذين يلتزمون بتحقيق أهداف إعلان منح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة عليهم أن يزيدوا من هجماتهم من أجل ازالة النظام العنصري الاستعماري في بريتوريا ، وان أي موقف آخر سوف يشكل موضوعي محاولة من أجل اطلالة حياة نظام الفصل العنصري في بريتوريا ، وكذلك من أجل استمرار الاستعمار والهيمنة الاستعمارية على شعب جنوب افريقيا وناميبيا . وبالتالي فان هذا سوف يزيد من الثمن الذي يتعين على شعبنا وعلى افريقيا الجنوبية ككل أن تدفعه من أجل تحرير ناميبيا وجنوب افريقيا ، وسوف يزيد من حدة تدور الوضع ويهدد السلم والأمن الدوليين .

ان جماهير شعبنا والقوى الديمقراطية في جنوب افريقيا قد رحبت بتغيير توازن القوى في افريقيا الجنوبية عن طريق تكثيف هجومها ضد نظام الأقلية البيضاء . ومن الشمال الى الجنوب ومن الشرق الى الغرب أصبحت جنوب افريقيا أرض معركة واحدة من أجل التحرير .

ان رفض التعليم العبودي ، والذي ظهر من خلال مقاطعة المدارس الابتدائية والثانوية والجامعات من قبل كافة مجموعات الطلبة السود ، وكذلك اضرابات عمال مصانع السيارات والمنسوجات والمعلبات والأغذية لرفع الأجور ، ومظاهرات التضامن التي قام بها المعلمون ورجال الدين ، واضرابات ايجارات المساكن في مناطق السكان السود ومقاطعة وسائل النقل ، والمقاومة البطولية ضد استخدام القوة لنقلنا من معسكراتنا مثل كروسرودز ، واقامة مجتمعات مثل زوكميكار ، كل هذه الأحداث تشهد على تصميم الشعب الذي لا هوادة فيه .

(السيد نزه ، المؤتمرون الوطنيون  
الافريقي لجنوب افريقيا )

ورقم حرمان المجلس الوطني الافريقي من حماية القانون منذ عشرين عاما منحت وسجن قادتنا  
والاعتقال الجماعي والمحاكمات التعسفية وتعذيب وقتل المحتجزين في السجن ومذابح المدنيين  
العزل بما فيهم الاطفال والشنق ، فان نضال شعب جنوب افريقيا طال بلا هوادة . والواقع ، أنه رفع  
عاليا راية المجلس الوطني الافريقي ، وهو الطليعة التي لانزاع عليها لحركة التحرر الوطني ، وقد رفعها  
أعلى بمطالبته بالاطلاق سراح نيلسون منديلا وجميع المعتقلين السياسيين الاخرين دون قيد أو شرط .  
ومؤخرا ، فقد اجتمع رؤساء الجيش العنصرى وشرطة الامن والوحدات الخاصة لقمع العصيان في  
مدينة بورت اليزابيث ، للنار في الخطاوات التي يمكن اتخانها لمواجهة الطلاب الذين يعدد الآلاف  
منهم في سن الثامنة . وبالمثل على جبهة العمال ، فشلت الشرطة المسلحة الارهابية في وقف أو تخفيف  
حركة الاضراب بين العمال السود الذين يستمرون في الكفاح من أجل زيادة الأجور ، وتحسين ظروف  
العمل ، وحقوقهم في انشاء نقاباتهم الديمقراطية المستقلة . وقد اضطر النظام الفاشي بسبب الأعمال  
الجريئة للعمال ، الى الاعتراف بحق العمال الأفرقة في الانضمام الى النقابات وحدة الاضراب . وهو  
يبحث الآن عن طرق ووسائل للسيطرة على الحركة النقابية في محاولة لفرض وضع مسالم على العمال  
السود بصفة خاصة . وايضا لذلك ، أعلن وزير العمل في نظام الفصل العنصرى أنه سوف يصدر في  
العام الجديد تشريعات جديدة تضمن أن تكون جميع الاضرابات موافقا عليها قبل حدوثها . ان  
القوة المسلحة لم تتمكن من اخضاع العمال السود . ان التشريعات المقترحة والمعادية للهابقة العاملة  
والتي وافق عليها برلمان عنصرى أبيض ، سوف تفشل بدورها في فرض الخضوع على العمال السود في  
بلدنا .

ان العمليات العسكرية الجريئة التي قام بها جيشنا الشعبي أمخونتوى سيزوى - وهننا  
لا نتحدث فقط عن الاضرابات المؤلمة التي وجهت ضد المنشآت النفطية الاستراتيجية للعدو - فسي  
ساسولبورغ وسيكوندا - تعدد تأكيدا عمليا على أن زمن تمتع نظام الفصل العنصرى باحتكار السلاح قد  
مضى . وبصورة متزايدة ، ينبغى على المسؤولين عن مناهضة الانتفاخات في نظام بريتوريا أن يجتمعوا  
لينتاروا ، ليس في كيفية مواجهة اضراب التلاميذ من سن الثامنة ، ولكن من أجل مواجهة جماهير  
شعبنا المسلحة .



ان المؤسسة العسكرية قد دخلت الى مركز السلطة السياسية ، فقد تولي أحد لواءات الجيش منصب وزير الدفاع العنصرى ، ويحتل الضباط العسكريون مراكز هامة في لجان الدولة . ان الاجتماع الاخير بشأن مقاطعة المدارس الذى أشرنا اليه من قبل ، يعكس الدور الاساسي الذى أنيطت بالمؤسسة العسكرية لانقاذ نظام الفصل العنصرى من الأزمة العامة التي يعاني منها . ان اصفاء الطابع العسكرى على مجتمع جنوب افريقيا يتضمن برامج لصفوف الضباط في المدارس الثانوية واستخدام ضباط الجيش ليحلوا محل المدرسين الأفارقة في المدارس ، وحث المزارعين في مناطق الحدود لتكوين " قرى محمية " تتمشي مع خطوط نظام سميث ، وتشكيل مجموعات رقابة في الشركات الأجنبية التي تعمل داخل بلادنا .

ان البرنامج الخاص بتدعيم قوى الاضطهاد التابعة للدولة ، مستمر بلا هوادة . وقد تتم تنفيذ من خلال حفز أعداد متزايدة من الشعب للانضمام لقوة الدفاع في جنوب افريقيا ، بما في ذلك تعبئة خاصة لمن يسمون بالملونين والهنود ، وانشاء وبناء جيوش عملية في البانتوستانات . ولم يعد سرا على الدول الأعضاء في هذه المنظمة ، ان نظام الفصل العنصرى قد وصل الى تجربة الأسلحة النووية ، مستخدما في ذلك قطع مدفعية بعيدة المدى كما جاء في التقارير ، وقد حصل عليها من الولايات المتحدة بالتعاون مع بعض الأجهزة الحكومية الامريكية باعتبارها وسيلة لتسليم تلك القطع . وكل ذلك يؤكد الاهمية التي يعلقها نظام الفصل العنصرى على الوسائل العسكرية وطرق الإبقاء على الأمر الواقع . وهذه هي قمة التعاون النووى بين نظام الفصل العنصرى وبعض البلدان الغربية واسرائيل .

وعندما شعر نظام الفصل العنصرى بالرعب بسبب المد المتزايد للشورة الشعبية والمقاومة العسكرية ، لجأ الى سلسلة من التغييرات المحلية التي تأخذ شكل الاصلاحات التحررية . ولقد أعلن كورنوف في عام ١٩٧٠ أن الرجل الابيض هو السيد في جنوب افريقيا وأن هذا الوضع سوف يبقى الى الابد وبالقوة اذا لزم الامر . وقد أصبح كورنوف اليوم هو المخطط الاساسي للوجه الجديد للفصل العنصرى ، وهو يقتبس من ابراهام لينكولن الذى قال : " ان عقائد الماضي الهادىء لا تتمشي مع الحاضر العاصف " . ان ما يسمى بالتغييرات الجذرية التي أعلن عنها مؤخرا نظام بريتوريا ليست الا لعبة سياسية تستهدف اخماد الفليان السياسي داخل البلاد ، وتضليل الرأى العام العالمي .

ان المقترحات الجديدة الواردة في القانون الذي عرض في ٢٩ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٠ والتي أيدها النظام بوصفها توسيعا لحقوق الثمانية مليون ملون ، لا تستهدف فقط خلق طبقة وسطى ملونة عازلة وانما أيضا تشديد الرقابة على ما يسمى بالتدفق . ان تأكيد بوث المتكرر بأنه لن يكــــون هناك أبدا صوت واحد ورجل واحد في جنوب افريقيا ، انما هو دليل اضافي على قناعتنا بأن ما يسمى بالاصلاحات ان هو الا تكتيكات مضللة . وقد بدأ نظام بريتوريا بالفعل في تنفيذ هذا البرنامج المخادع ، فقد أنشأ ما أسماه " بمجلس الرئيس " الذي يتكون من عناصر بيضاء مختارة ومن بعض الملونين والمهنود الذين لا ثقة فيهم ولا يمثلون أية جهة . ولقد قيل ان انشاء هذا المجلس الاستثماري ، انما يمثل بداية عملية للمشاركة في السلطة . والواقع ، على أية حال ، فان كل ما يستتبع هذا المجلس أن يفعله هو أن يعطي وهما بالتغيير بينما يبقى النظام كما هو .

وفيما يتعلق ببرنامج البانتوستانات وهو حجر زاوية هام في نظام الفصل العنصرى ، فــــان العنصريين يسعون أيضا الى ادخال بعض التغييرات لجعل هذا البرنامج اكثر قبولا . ولذا ، فانهم يجسدون فكرة ما يسمونه اتحاد الدول مما سوف يدخل نظام الفصل العنصرى لجنوب افريقيا مع ما يسمى بالبانتوستانات المستقلة منذ اللحظة الاولى . ان هذا الاتحاد - طبقا لهذه الخطة - سوف تنجم عنه ادارة مشتركة في بعض المناطق من البلاد من قبل نظام الفصل العنصرى وعملائه للايهام بأن هؤلاء العملاء هم شركاء متساوون في السيطرة على بعض الاقاليم الاقتصادية في بلدنا . وبالاضافة الى ذلك ، فان ما يسمى " بالاستراتيجية الكاملة " ليوثا تفترض تشكيل ما يسمى باتحاد الدول الافريقية الجنوبية الذى سوف يكمل البانتوستانات بوصفها دولا عازلة عملية تخدم نظام الفصل العنصرى ، وبالتالي فانها تؤمن تكريس سيطرته الاقتصادية والعسكرية في الاقليم .

لقد ذكرنا المناورات التي يقوم بها نظام بريتوريا فيما يتعلق بالانتخابات . ان هذه السياسة التي قصد بها أن تبدو وكأنها خطوات في اتجاه تصفية نظام الفصل العنصرى ، انما تمتد الى مجالات أخرى بما في ذلك التعليم والاسكان والترفيه . وعلى سبيل المثال ، فقد سمح النظام لعدد قليل من الطلاب السود بأن يلتحقوا بمدارس البيض . وفيما يتعلق بالاسكان ، فقد تقدم النظام بخطة القاضية بابرام عقود ايجار لمدة ٩٩ عاما لحائزى المساكن من الأفرقة في المدن . وفي المجال الترفيهي ، يشجع النظام ما يسميه بالألعاب الرياضية متعددة الجنسية .

وازاء هذه الخلفية ، فان برنامج جنوب افريقيا لدعوة الرياضيين العالميين وفرق الترفيه ودفع أجورا مريحة لهم ، يجب أن يكون واضحاً كما تجب ادائته . ومما لا شك فيه أن نظام الفصل العنصرى ، سوف يستمر في ادخال اصلاحات جديدة لا معنى لها لكي يبدو وكأنه داعية للتغيير التقدمي . وان هذا الأمر سوف يجعل الأصدقاء الغربيين ومؤيدى سياسة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا يدافعون عن نظام بريتوريا ويستمررون في تعاونهم معه بحجة أن التغيير قد بدأ في جنوب افريقيا . وبالطبع فان مضمون سياسة الفصل العنصرى لم يتغير ، فالسلطة السياسية مازالت احتككـارا للأقلية البيضاء . كذلك فان فقر جماهير شعبنا مازال يزيد في حين أن البيض مازالوا يستمررون فـسي شراء أكثر . ان البطالة المتوطنة قد أدت الى شقاء عظيم لما لا يقل عن ٣٠ في المائة من السود الذين يعطون . وهناك تقدير أجرته مؤخرا جامعة أفريقيا في بورت اليزابيث ، أعطي بيانات بشأن معدل الفقر بين العائلات الافريقية في المناطق الحضرية على أساس ٢٥٠ دولارا امريكيا شهريا . وهناك فقط أقلية صغيرة جدا من العاملين الأفارقة الذين يحصلون على مثل هذا المبلغ الكبير . كذلك فان ثمار سياسة الفصل العنصرى يمكن رؤيتها في مرض الكوليرا الذى انتشر بين الشعب الافريقي في الجزء الشمالي الشرقي من بلادنا . وبالمثل ، فهناك أيضا مناطق شاسعة في الريف ، وخاصة فـسي البانتوستانات ، تعاني من الجفاف مما يؤكد سياسة الفصل العنصرى التي تستهدف تكثيف السكان في مناطق البانتوستانات التي تعاني من التأخر والتي تؤدى الى تصحر المناطق الريفية . ان سياسة الفصل العنصرى مازالت تلتزم تماما ببرنامج البانتوستانات ، ويعد حاليا ما يسمى باستقلال بانتوستان سيسكي . واننا نحث الجمعية العامة على أن ترفض هذه الاصلاحات مقدـما وأن تؤكد من جديد التزامها بدعم هذا النضال بغية انشاء دولة ديمقراطية تركز على حكم الأغلبية فـسي جنوب افريقيا .

ان بريتوريا مازالت تحتل ناميبيا ومازالت تمارس الارهاب ضد القوى الوطنية فيها والتي تقودها منظمة سوابو .

وهي مازالت تستمر في شن العدوان ضد جمهورية انغولا الشعبية . وكما أعلن الرئيس كاوندا مؤخرا ، فان سياسة الفصل العنصرى انما اشتركت أخيرا في محاولة للاطاحة بالحكومة المنتخبة بطريقة ديمقراطية في زامبيا . ان بريتوريا مازالت تستمر في تدريب وتسليح ونشر المرتزقة بغية بث عدم

الاستقرار في بلدان الجنوب الافريقي ، بما في ذلك ليسوتو وموزامبيق وزمبابوى وأنغولا وزامبيا .  
ان هذا البرنامج المتعمد ، انما يستهدف بث عدم الاستقرار في البلدان المجاورة مما لا يشكل تهديدا  
 للمنطقة فحسب ، بل للقارة جمعاء . وباختصار ، فان جميع هذه المناورات المضللة التي تتبناها  
 سياسة الفصل العنصرى اليوم ، ليست الا نفس المناورات التي استخدمتها بالأمس ، وهي ضد  
 الانسانية وتهديد للسلم والأمن الدولى .

ان حقيقة أن انهيار نظام الاستعمار في افريقيا بصفة خاصة والكفاح البطولى الذى يخوضه  
 شعب ناميبيا في جنوب افريقيا ، قد غيرا من توازن القوى لكي يصبح في صالح الديمقراطية ، وهذا  
 لا يعني أن نظام الفصل العنصرى بدأ ينظر من جديد في هذه السياسات . وبفضل تعاضد الدول  
 الغربية فقد دعم هذا النظام امكانيته لزيادة أعمال القمع داخل البلاد ، وهو يرتكب أعمالا عدائية  
 دفاعا عن سياساته غير الانسانية .

ان قرار لجنة تصفية الاستعمار للأمم المتحدة والذى صدر منذ عدة أيام والذى يطالب  
 البلدان الغربية بأن توقف تعاونها مع نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، انما جاء بالفعل في  
 الوقت المناسب جدا .

ان الممثلين الحاضرين هنا يعرفون الآن أنه على عكس ما تم الاعراب عنه من رغبات للجمعية  
 العامة ، فان الدول الغربية مازالت تستمر في مساعدة ودعم نظام الفصل العنصرى . ويطرق كثيرة ، فان  
 هذه الدول تدمر وتحتال على الحظر الاجبارى للأسلحة المفروضة على جنوب افريقيا . وفي مجملات  
 اخرى مثل التجارة والاستثمارات ونقل التكنولوجيا والعلاقات السياسية والدبلوماسية فان موقف الدول  
 الغربية مازال مستمرا كما كان عليه في الماضي بل وبشكل مكثف .

ان شعب جنوب افريقيا قد أظهر بطريقة واضحة ما يريد له بلاده . وان حملة مانديلا الحرة  
 التي شنها الشعب ذاته ، انما تشكل اثباتا عاما للالتزام الجماهيرى بانشاء حكومة حقيقية لهذا  
 الشعب . وبالمثل ، فان التأكيد العام لشعب جنوب افريقيا ، سواء من السود أو من البيض ، بدعمه  
 لميثاق الحرية انما هو مؤشر كاف بأن هذه الجماهير وهذه الملايين انما تنشده انشاء جنوب افريقيا  
 على أساس ديمقراطى حقيقى وليس على أساس تعديلات لنظام الفصل العنصرى .

ان دعوة المجلس الوطنى الافريقي للمجتمع الدولى بأن يعزل نظام الفصل العنصرى أو بعبارة

اخرى أن ينضم اليها في النضال من أجل هدم هذا النظام ، انما هي دعوة توجهها الغالبية الساحقة من شعب جنوب افريقيا . ان بعض الحكومات والبلدان التي لا تكل من تأكيد ادعائها من أنها تمثل جوهر الديمقراطية ، انما هي في حاجة الى أن تعي حقيقة أنها رغم جميع ادعائها بالديمقراطية قد تحالفت مع جنوب افريقيا ومع القوى المناهضة للديمقراطية في وجه رغبات الأغلبية التي تم الاعتراف عنها بطريقة صريحة للغاية ، تلك الأغلبية التي تود أن ترى الديمقراطية تسود جنوب افريقيا .

وفي هذا الخصوص ، فاننا نود أن ننتهز هذه الفرصة لكي نؤكد من جديد دعونا ووجهة الهدف مع اخوتنا وأخواننا ورفاقنا في السلاح في منظمة سوابو الممثل الوحيد والشرعي لشعب ناميبيا ان المحاولات الحالية للاقلال من شأن منظمة سوابو لكي تصبح احدى هذه المجموعات العديدة التي تطالب بتمثيل شعب ناميبيا ، انما تشكل خيانة لأهم أهداف هذه المنظمة . وبالتالي ، فاننا نناشد أولئك الذين التزموا بالدفاع عن مبادئ الأمم المتحدة بأن يستمروا وأن يزيدوا من دعمهم لمنظمة سوابو وأن يكافحوا من أجل اعتماد تدابير تأديبية من جانب الأمم المتحدة لاجبار نظام الفصل العنصري على الانسحاب من ناميبيا وتمكين الأمم المتحدة من القيام بمهمتها لمنح الشعب الناميبى حقه غير القابل للتصرف في الحرية والاستقلال الوطني .

واننا نود أن ننتهز هذه الفرصة أيضا لكي نحبي ونؤكد دعونا لجميع أولئك الذين يكافحون من أجل الحرية بما في ذلك شعوب فلسطين والصحراء الغربية والسلفادور وشيلي وبورتوريكو والشعوب في كل مكان آخر . واننا نتعهد لتلك الشعوب الشقيقة بأننا سوف نستمر ونعمل كل ما في وسعنا لدعم نضالها من أجل الانتصار المشترك ضد قوى التخلف والرجعية .

وأكثر من أي وقت مضى ، فان الأمم المتحدة والدول الأعضاء يجب أن يلتزموا باتخاذ اجراء حازم ضد نظام الفصل العنصري ، بما في ذلك فرض العقوبات الاجبارية وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ؛ وزيادة الدعم السياسي والمادي للمجلس الوطني الافريقي وعضو قائد الحركة الديمقراطية لبلادنا ؛ وتكثيف الحملة من أجل الافراج عن السجناء السياسيين بما في ذلك أولئك الذين يحاكمون حاليا في بريتوريا بما تسمى خطأ محاكمة سيلفرتون ؛ والالتزام الصارم بحظر الأسلحة ؛ وفرنح حظر على البترول .

وأمام العالم أجمع ، فاننا نتعهد بأن شعبنا ومنظمتنا وحلفاءنا ، لن يهدأ لنا بال السى أن  
يتم تدمير طغيان نظام الفصل العنصرى ، حتى تتمكن بلادى من الانضمام الى المجتمع الدولى  
كشريك متساو في النضال من أجل دعم الاستقلال الوطنى والسلم والتقدم الاجتماعى فى جميع أنحاء  
العالم .

السيد محمد جاسم سمحان ( الامارات العربية المتحدة ) : بسم الله الرحمن الرحيم

ان مناقشة بند سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا في الجلسات العامة ، يعكس مدى الاهتمام الذى يوليه المجتمع الدولى لهذا الموضوع . وان مشاركة دولة الامارات العربية المتحدة في هذا الاهتمام العميق ، لا ينبع من مجرد التزامها الكامل بقضية العدالة والحرية فحسب ، وانما أيضا بسبب الظروف السائدة في بعض بلدان العالم ، التي لا يمكن أن تحتلمها الكرامة الانسانية . لقد أصدرت الجمعية العامة العديد من القرارات التي تدين الفصل العنصرى وتطالب بوضع حد له . وهناك اتفاق في الآراء على أن ممارسة الفصل العنصرى تمثل جريمة خطيرة ضد ضمير الانسانية ، وتعد انتهاكا صارخا للمبادئ والقيم الانسانية التي بنى وجود البشرية المتحضرة على أساسها .

ومن العجيب ، أن يستمر هذا النظام البغيض ، في هذه المسيرة التاريخية للعالم التي تعتمد على توطيد أسس العدالة ، وعلى ازالة شوائب الظلم وامتهان الكرامة الانسانية . ان هدفنا الأول في هذه المنظمة هو تحرير الانسان من القمع والاضطهاد والاستغلال ، ايماننا منا بأن الحرية السياسية ، والعدالة الاجتماعية والاقتصادية ، والاستقلال الوطنى ، هي الموضوعات الأساسية والتي تشكل العناصر الرئيسية ، للعلاقات الدولية في تاريخنا المعاصر .

ان الأمم المتحدة لم تدن فقط ذلك النظام الوحشى للمتفرقة العنصرية ، ولم تصفه كجريمة ضد الانسانية فحسب ، بل طالبت مرارا وتكرارا ، نظام جنوب افريقيا بازالة الفصل العنصرى ، والسماح للأغلبية بالتمتع بحقوقها الانسانية الأساسية . ومع ذلك فان هذا النظام العنصرى في بريتوريا ، قد تجاهل قرارات الأمم المتحدة . ان الأحداث التي وقعت منذ الدورة السابقة للجمعية العامة . قد دلت مرة أخرى ، على أن نظام جنوب افريقيا لا يعتزم أن يغير شيئا من سياسته ، بل على العكس يبذل قصارى جهده ، لدعم نظامه العنصرى على حساب سكان جنوب افريقيا وناميبيا . وكما يتضح من تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، فان نظام جنوب افريقيا العنصرى قد عزز من اجراءات القمع ضد المناهضين له . وعلاوة على ذلك ، فان الأعمال الوحشية العدوانية ضد الدول المجاورة ، وخاصة أنغولا وزامبيا ، وابادة السكان الأبرياء ، كدليل على وحشية هذا النظام السائد في جنوب افريقيا . ان كل هذا يظهر أن النظام العنصرى في جنوب افريقيا عاقد العزم على تجاهل قرارات الأمم المتحدة ، بشأن جميع مظاهر سياسة الفصل العنصرى . وان حكومة جنوب افريقيا تظهر بكل

وضوح أنها لا تنوى التخلي عن سياستها العنصرية ، وأنها سوف تواصل وتدعم نظام الهيمنة والاستغلال لشعب جنوب افريقيا وناميبيا ، طالما كانت لديها الوسائل لعمل ذلك .

ان السؤال الذى يجب أن نوجهه لأنفسنا هو : كيف تمكنت جنوب افريقيا بمفردها ، من أن تتحدى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي خلال عقود طويلة ، انه ليس من الصعب الاجابة من هذا السؤال ، ان يمكننا أن نقول أن حكومة جنوب افريقيا لم تخف احتقارها للأمم المتحدة وللمبادئ وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها . ان المشكلة الحقيقية تكمن في أن جنوب افريقيا لم تكن أبدا وحدها أو منعزلة لقد طالبت قرارات الأمم المتحدة بعزلة حكومة جنوب افريقيا ، الا أن الواقع عكس ذلك تماما ، وجنوب افريقيا تعتمد - في اطار هذه الجمعية - على مساعدين وحلفاء أمناء لها ، يقدمون لها العون ويرسمون لها الطرق التي تستطيع بها ، أن تقاوم الضغوط الدولية من ناحية ، وحركات التحرر الوطنية من ناحية أخرى . ان هذا النظام العنصرى يرفل في رفاهيته ، لا يمانه بأن الدول التي بإمكانها أن تمارس ضغوطا ، ليست مستعدة للتخلي عن مصالحها الاقتصادية ، التي تكمن وراء بقائه ، وديهي أن يلقي هذا النظام تأييدا ودعما من نظام عنصرى آخر ألا وهو " الكيان الصهيونى " الذى شرد شعبها بأكمله ، والوثيقة A/35/22/Add.2 المؤرخة في ١٧ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٠ ، توضح ذلك ، وتفخينا عن الخوض في تفاصيله . فهناك تعاون نووى وعسكرى بينهما ، واسرائيل تسهم بنشاط فى تطوير الصناعة العسكرية لجنوب افريقيا ، كما هو وارد في التقرير الخاص الثانى للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى .

ومن حق المجتمع الدولي أن يسأل لماذا تتبع بعض الدول هذه السياسة بالرغم من الادانة العالمية لمثل هذا الاستغلال البشع ، ولماذا تواصل هذه الدول تعاونها الاقتصادى والسياسى والنووى مع جنوب افريقيا ؟ .

وفي اعتقادنا ان الوضع القائم لا يمكن تغييره الا بتدابير قد أشير اليها في القرارات الصادرة عن مجلس الأمن ، والجمعية العامة بهذا الشأن . وان الامارات العربية المتحدة تؤيد أيضا المطلب العادل للدول الافريقية ، لتطبيق العقوبات الصادرة في الفصل السابع من الميثاق . ان تطبيق هذه التدابير يتطلب ارادة سياسية مصممة من قبل الدول الأعضاء بحزم ضد نظام الفصل العنصرى .



ان الحاجة ملحة لتنوير الرأي العام في الدول التي تقدم المعونة ، والدعم والتأييد الاقتصادي والعسكري ، للأنظمة العنصرية ، حتى تدرك وتفهم الطبيعة الحقيقية للفصل العنصري ، بل يمكننا القول ، أنه لزام على هذه الدول أن تعمل على تنفيذ أحكام اعلان الأمم المتحدة بشأن اعداد المجتمعات للعيش في سلام ، والذي اعتمده الجمعية العامة في الماضي . اننا على يقين أن شعب جنوب افريقيا سوف ينتصر لا محالة ، لأن قضيته قضية حق وعدل ، رغم محاولات حكومة جنوب افريقيا وأعمالها القمعية ، واغتصابها للحقوق الثابتة لشعب جنوب افريقيا المناضل . وان حصول زيمبابوي على استقلالها ، وانضمامها الى هذه المنظمة الدولية ، لهو أكبر دليل على ذلك .

وقبل نهاية كلمتي هذه ، فان وفد بلادي يود أن يهنئ اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، على جهودها التي لا تكل ، لتشجيع وتعزيز القيام بعمل دولي منسق ، لمكافحة ظاهرة الفصل العنصري المهينة . وفي رأينا أن النتائج والتوصيات التي توصلت اليها اللجنة ، كما وردت في تقريرها ، جديرة بالنظر اليها بأهمية أكبر ، ويتأيد من قبل الجمعية العامة .

ان بلادي لن تتوانى عن تقديم العون الضروري للشعب المضطهد في جنوب افريقيا وناميبيا ، وذلك وفاء للمبادئ السامية والأهداف النبيلة ، الواردة في ميثاق الأمم المتحدة .

السيد نيسيوري (اليابان) (الكلمة بالانكليزية) : لقد أيدت بلادى بكل حزم

مبدأ المساواة العنصرية ، وقد حاربت وكافحت طويلا من أجل تطبيقه عالميا وفي الحقيقة ، في عام ١٩١٩ ، فان الوفد الياباني في لجنة عصبة الامم ، التي كانت مكلفة باعداد مشروع اتفاقية للعصبة ، قد اقترح أن يتم ادراج النص التالي :

" حيث أن مبدأ المساواة بين الامم من المبادئ الاساسية لعصبة الامم ، فان الدول المتعاقدة توافق على أن تقدم - وبأسرع وقت ممكن - لجميع المواطنين الاجانب التابعين للدول الاعضاء معاملة عادلة في جميع المجالات دون أى تمييز - سواء في القانون أو في الواقع - على أساس جنسهم أو جنسيتهم " .  
وبالرغم من أن هذا المقترح كان مجرد نداء للعدالة ، الا أنه رفض .

ان احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع دون أى تمييز عنصري هو أحد المبادئ الاساسية لنام المتحدة ، وان حكومة وشعب اليابان اذ يؤيدان هذا المبدأ تأييدا تاما ، فانهما يعارضان بكل شدة سياسات جنوب افريقيا للفصل العنصري ، ذلك لانها ليست سوى تفرقة عنصرية مؤسسية وصارخة تحرم الغالبية العظمى للشعب في جنوب افريقيا من حقوقه الانسانية الاساسية وكرامته . ولا يمكن المساومة أو التوصل الى حل وسط في هذا الصدد . بل يجب القضاء تماما والى الابد على الفصل العنصري . لذلك ، فان حكومة وشعب اليابان لا يعتقدان أن ما يسمى بتدابير التحسينات التي اتخذتها حكومة جنوب افريقيا سوف تؤدي الى القضاء التام على الفصل العنصري ، بل اننا على قناعة تامة بأنه لا يمكن حل هذه المشكلة الا بالاعتراف بالحقوق المتساوية وحرية كل الاجناس التي تعيش هناك ، وبالسماح للجميع بأن يشاركوا على قدم المساواة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لبلادهم .

كما ذكر وزير الشؤون الخارجية لليابان السيد ماسايوشي ايتو ، عندما تحدث الى الجمعية

العامة في ايلول /سبتمبر الماضي :

" . . . ان الممارسة المستمرة للتفرقة العنصرية في جنوب افريقيا - مع ذلك -

تسير في اتجاه مفاير لاتجاه التاريخ نحو اقامة حكم الاغلبية ، وبالتالي ينبغي اذانتها بشدة . ان اليابان ، التي عارضت دائما التفرقة العنصرية في مختلف أشكالها

منذ قيام عصبة الامم تحت حكومة جنوب افريقيا على بذل كافة الجهود للقضاء على التفرقة العنصرية " . (A/35/PV.7, p. 28)

ان حكومة جنوب افريقيا لا ينبغي لها أن تفترض أنه يمكن عكس الاتجاهات التاريخية أو قلبها ، فلقد أوضحت التجربة انه لا يمكن وقف مد التاريخ . فالتدابير التي اتخذتها سلطات جنوب افريقيا بغية تأخير عملية اضعاف الصبغة الديمقراطية قد اثبتت - على العكس من ذلك - انها قد تسرع بهذه العملية . ويأمل وفد بلادي مخلصا أن تغير حكومة جنوب افريقيا من موقفها ازاء الغالبية العظمى لهذا الشعب ، وكذلك ازاء المجتمع الدولي . ونحن نحث جنوب افريقيا أن تعيد النظر في سياساتها ، ليس فقط من أجل صالح مجتمعها ، بل لصالح البشرية جمعاء . لقد عارضت بلادي دوما استخدام القوة العسكرية كوسيلة لحل النزاعات . ونحن نصر على انه ينبغي حل كل نزاع بطريقة سلمية من خلال المفاوضات . ووفد بلادي يدرك تماما الشعور الذي يسود بعض المناطق من أن سلسلة القرارات المتصلة التي صدرت عن الجمعية العامة قد فشلت في أن تحقق أية تغييرات ذات مغزى في حياة الغالبية العظمى من الناس في جنوب افريقيا . واذ نفهم تماما هذا الاحساس بالاحباط ، فاننا لا نزال نرى أنه من الامور الحيوية بالنسبة لنا أن نستمر - عن طريق جميع السبل السلمية الممكنة - في ممارسة أقصى ضغط ممكن على حكومة جنوب افريقيا . وينبغي أن نوحّد جهودنا من أجل تشجيع الحركات التقدمية في جنوب افريقيا ، وذلك حتى تقوم بعمل أكثر فاعلية دون اللجوء الى القوة . كما ينبغي أن يكون هدفنا النهائي والمشارك هو القضاء الكامل على سياسات الفصل العنصرى التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا . وكعضو في المجتمع الدولي ، سعت حكومة بلادي بكل قوة ويدون ابطاء للوفاء بجميع التزاماتها بغية تحقيق هذه الغاية .

ان اليابان لا تقيم أية علاقات دبلوماسية مع جنوب افريقيا ، كما انها لا تعترف بالاستقلال المزعوم لترانسكي ، وبوبتوسوانا وفيندا . واليابان - من حيث المبدأ - لا تصدر أية تأشيرات لمواطني جنوب افريقيا للتبادل الثقافي أو التعليمي أو لأية أنشطة رياضية . وبالنسبة للتعاون العسكرى مع جنوب افريقيا ، فقد التزمت اليابان بالمبادئ الثلاثة الخاصة بحظر الاسلحة ووفقا لهذا فقد منعت توريد أية أسلحة أو معدات متصلة بالتسلح لجنوب

افريقيا عن طريق أى مواطنين أو منظمات يابانية . وعلى الرغم من حقيقة انه لا توجد أى ترتيبات لاصدار التصاريح الخاصة بتصنيع الاسلحة بين اليابان وجنوب افريقيا ، فان حكومة اليابان منذ نيسان / ابريل عام ١٩٢٨ قد اتخذت كل التدابير اللازمة لضمان التنفيذ الكامل لقرار مجلس الامن ( ٤١٨ ) ولتأمين الرقابة القانونية والشرعية للمعونة الفنية المتصلة بتصنيع الاسلحة . وبالتالي ، لم يكن هناك اطلاقا أى تعاون عسكري بين اليابان وجنوب افريقيا ولن يكون هناك مثل هذا التعاون ، ولن تتم الموافقة عليه من قبل حكومة اليابان في المستقبل .

وفي مجال التعاون النووى ، تلتزم بلادى التزاما تاما بالمبادئ غير النووية الثلاثة وهي عدم امتلاك ، وعدم تصنيع ، وعدم السماح بدخول الاسلحة النووية الى اليابان . وهكذا ، فان اليابان لم تقدم ولن تستطيع أن تقدم أى تعاون من أى نوع كان لجنوب افريقيا في مجال تطوير الاسلحة النووية . أما فيما يتعلق بالاستخدام السلمي للطاقة النووية ، فان اليابان لن تصدر أى مفاعلات نووية أو أية مواد تستخدم في هذا النطاق ، كما أنها لن تعتزم أن تقدم أية معونة فنية لجنوب افريقيا في مجال تطوير التكنولوجيا النووية .

وأخيرا ، فقد تمسكت حكومة اليابان بسياستها التي تقضي بعدم السماح بالاستثمار المباشر مثل اقامة وانشاء الشركات المحلية في جنوب افريقيا من قبل المواطنين اليابانيين أو فروع الشركات الواقعة تحت ولايتها . ونحن نحافظ على هذه السياسة بالرغم من السياسة العامة لليابان والتي تقضي بتحرير الاستثمارات المباشرة في الخارج الى أقصى درجة ممكنة . وعلاوة على ذلك ، فان حكومة اليابان ، اذ تحترم قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، فقد طالبت البنوك اليابانية الاجنبية وفروعها في الخارج بأن تمتنع عن تقديم أى قروض لجنوب افريقيا وقد التزمت بهذه السياسة التزاما صارما . وقد قصرت اليابان علاقاتها الاقتصادية مع جنوب افريقيا على اطار التجارة العادية .

ورغم ذلك ، فان حكومة اليابان انما تبذل قصارى جهدها للاقلال من اعتماد اليابان على الواردات الأجنبية وخاصة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية من جنوب افريقيا وذلك من خلال ، ضمن جملة أمور أخرى ، توسيع تعاونها الاقتصادي والفني مع البلدان الافريقية الأخرى . واننا لعلى ثقة من أن هذا سوف يسهم في توسيع تجارة اليابان مع هذه الدول .

ان الشعب الياباني قد أيد دائما حركات القضاء على الفصل العنصري في جنوب افريقيا . ان حكومتي قد قدمت كل مساعدات انسانية استطاعت أن تقدمها الى الشعب المضطهد في جنوب افريقيا من خلال الاسهامات السنوية في صناديق الأمم المتحدة ذات الصلة ، وسوف نستمر في بذل قصارى جهدنا للوفاء بصهامنا لصالح الشعب المضطهد في ذلك الجزء من العالم .

ان معارضة ممارسة التفرقة العنصرية وخاصة تلك العنصرية المؤسسية التي تمارس في جنوب افريقيا ، هو الموقف الذي اتخذ بالاتفاق العام في الرأي من جانب المجتمع الدولي . ولقد بذلت محاولات منذ عدة قرون لاقناع جنوب افريقيا بأن تتوقف عن ممارسة سياسات الفصل العنصري . ان الأمم المتحدة ، عن طريق قراراتها ، وخاصة تلك القرارات التي أصدرها مجلس الأمن ، قد قدمت أساسا معقولا للتسوية السلمية لهذه المشكلة المعقدة في جنوب افريقيا . اننا لا ينبغي أن نسمح لهذِهِ الجهود الدولية بأن تفشل . ورغم ذلك ، اذا كان لحكومة جنوب افريقيا أن تستمر في تحدى تلك الجهود ، فان حكومة اليابان سوف تكون مضطرة من جانبها في المستقبل ، لاعادة النظر في موقفها فيما يتعلق بحل المشكلة في جنوب افريقيا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تستأنف المناقشة بشأن هذا البند بعد ظهر اليوم بعد الاقتراع على شغل المقعد الباقي في مجلس الأمن . واسمحوا لي بأن أحث المندوبين الذين يرغبون المشاركة في المناقشة لكي يسجلوا اسماءهم بأسرع ما يمكن حتى يمكننا أن نستغل أكبر وقت ممكن لبحث هذا البند .

البند ١٨ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٢ ، ١٨ ، ١٩ من جدول الأعمال

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة :

تقرير اللجنة الرابعة (الجزءان الأول والثاني) (A/35/596 و Add.1)

المعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي : تقرير اللجنة الرابعة (A/35/597)

مسألة تيمور الشرقية : تقرير اللجنة الرابعة (A/35/598)

أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة فى ناميبيا وفى سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصرى والتمييز العنصرى فى الجنوب الافريقي : تقرير اللجنة الرابعة (A/35/599)

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة : تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعى : تقرير اللجنة الرابعة (A/35/600)

برنامج الأمم المتحدة التعليمى والتدريبى للجنوب الافريقي : تقرير اللجنة الرابعة (A/35/601)  
التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي : تقرير اللجنة الرابعة (A/35/602)

قدم السيد لال (فيحي) مقرر اللجنة الرابعة تقارير تلك اللجنة (A/35/596 و Add.1) ،  
(A/35/597) ، (A/35/598) ، (A/35/599) ، (A/35/600) ، (A/35/601) ، (A/35/602) ، ثم  
تحدث كما يلي :

السيد لال (فيحي) مقرر اللجنة الرابعة (الكلمة بالانكليزية) : يشرفني أن أقدم الى الجمعية العامة للنظر ، التقارير السبعة الصادرة عن اللجنة الرابعة بخصوص البنود : ١٨ ، ١٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ و ١٢ ، ٨٨ و ٨٩ من جدول الأعمال . وبما أن هذه التقارير واضحة فى حد ذاتها فسوف أقصر على ابراز العناصر الأساسية لبعض التوصيات الواردة فى تلك التقارير .

ان التقرير الأول ، يتكون من جزأين ، وهو وارد فى الوثيقة (A/35/596 و Add.1) ويتعلق بتلك الأقاليم التي لم تشملها بنود أخرى من جدول الأعمال والتي بحثتها اللجنة فى إطار البند ١٨ من الجدول . وترد فى التقرير سبعة مشروعات قرارات وأربعة مشروعات قرارات بالاتفاق العام فسي

الرأى ، توصي اللجنة الرابعة الجمعية العامة باعتمادها . ان مشروعات هذه القرارات ، حسب ترتيب اعتمادها في اللجنة ، تتعلق بالأقاليم التالية : جبل طارق ؛ وجزر الكوكوس ؛ والصحراء الغربية ؛ وويليز ؛ وتوكولاو ؛ وسانت هيلانة ؛ وبرمودا ، وجزر فرجينيا البريطانية ، وجزر كيمان ومونتسيرات ؛ وساموا الأمريكية ؛ وغوام ؛ وجزر فرجين التابعة للولايات المتحدة ؛ وجزر تركس وكايكوس .

وفيما يتعلق بهذه الأقاليم ، فقد كان رأى غالبية أعضاء اللجنة الرابعة انه رغم المشاكـل الخاصة التي تواجهها نتيجة لصغر حجمها وقلة عدد سكانها وعزلتها الجغرافية ومواردها المحدودة للغاية ، الا انه ينبغي على الجمعية العامة أن تؤكد مجددا ان لياق اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بالكامل على سكان تلك الأقاليم وحقوقهم الثابت في تقرير مستقبلهم بأنفسهم . وقد لاحظ الكثير من الأعضاء بارتياح ، التعاون المستمر الذي قدمته الدول المعنية القائمة بالادارة وأكدوا من جديد الأهمية القصوى لارسال مجموعات تابعة للأمم المتحدة لزيارة هذه الأقاليم الصغيرة ، لتمكين الأمم المتحدة من أن تكون على بيّنة تامة بالظروف السائدة فيها .

وكما ورد في التقرير ، فان اللجنة الرابعة توصي أيضا بأن تؤجل الجمعية الى دورتها السادسة والثلاثين ، بحث المسائل المتصلة ببيروني ، وجزر فولكلاند (مالفيناس) وبيتيكيرن ، وكذلك مسألة أنتيغوا وسانت كيتس - نيفيس - أنغويلا .

والتقرير الثاني يتعلق بالبند ٨٤ من جدول الأعمال الخاص بالمعلومات المرسلـة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وهو وارد في الوثيقة A/35/597 . وتوصي اللجنة الرابعة بين أمور أخرى ، بأن الجمعية يجب أن تؤكد من جديد انه في غياب صدور مقرر صريح من الجمعية العامة يشير الى العكس ، فان الدول المعنية بالادارة ينبغي عليها أن تواصل نقل المعلومات فيما يتعلق بالأقاليم المعنية .

أما التقرير الثالث ، الوارد في الوثيقة A/35/598 ، فهو يتعلق بمسألة تيمور الشرقية ، التي بحثتها اللجنة في البند ٨٥ من جدول الأعمال . ان مشروع القرار بشأن هذه المسألة قد اعتمد بتصويت مسجل بأغلبية ٥٨ صوتا مقابل ٣٥ ، وامتناع ٤٢ عن التصويت . وتوصية اللجنة الرابعة واردة في الفقرة ١٢ من تقريرها .

أما التقرير الرابع فوارد في الوثيقة A/35/599 ويتعلق بأنشطة المصالح الاقتصادية الأجنبية وغيرها التي تمرق لتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والتي بحثتها اللجنة الرابعة في إطار البند ٨٦ من جدول الأعمال . وفي بعض النصوص فان الجمعية العامة ، ان تدين الأنشطة المكثفة لتلك المصالح الأجنبية الاقتصادية والمالية وغيرها التي تواصل استغلالها للموارد الطبيعية والبشرية للأقاليم المستعمرة ، يجب أن تدعو مرة أخرى جميع الحكومات لاتخاذ الخطوات اللازمة لانهاء هذه الأنشطة التي تتعارض ومصالح سكان تلك الأقاليم .

أما التقرير الخامس فوارد في الوثيقة A/35/600 ويتعلق بالبندين ٨٧ و ١٢ من جدول الأعمال ، وأعني بهما " تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " . ان الجمعية العامة ، بين عدة أمور أخرى ، سوف تطلب من المنظمات المعنية أن تقدم أو أن تواصل تقديم - على سبيل الاستعجال - جميع المساعدة المادية والمعنوية الممكنة للشعوب المستعمرة ، وخاصة شعوب الجنوب الافريقي .

أما التقرير السادس ، الوارد في الوثيقة A/35/601 ، فهو يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي ، والذي بحثته اللجنة الرابعة في إطار البند ٨٨ من جدول الأعمال . وفي التعبير عن تقديرها لجميع الذين قدموا مساهمات طوعية الى البرنامج ، فان الجمعية العامة تناشد مرة أخرى جميع الدول والمنظمات والأفراد تقديم المزيد من المساهمات السخيصة للبرنامج لضمان استمراره وتوسيع نطاقه .



وبالنسبة للتقرير السابع الوارد في الوثيقة A/35/602 ، فهو يتعلق بالتسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، وهذا الموضوع قد تناولته اللجنة في إطار البند ٨٩ من جدول الأعمال . وفي مشروع القرار الوارد ، فإن الجمعية العامة سوف تدعو جميع الدول الأعضاء لأن تقدم أو أن تواصل تقديم تسهيلات سخية أخرى في مجال تسهيلات التدريب والدراسة لسكان تلك الأقاليم .

وكما قلت في بداية بياني فإن هذه الملاحظات التمهيدية ، قد أشارت الى بعض العناصر الأساسية الواردة في توصيات اللجنة . ويجب أن أذكر أن أي اغفال من جانبي لا يؤثر بأية طريقة كانت على أعمية أو مغزى الأحكام المعنية .

ونياية عن اللجنة الرابعة ، فإني أعرض هذه التقارير على الجمعية العامة بموجب المادة ٦٦ من مواد النظام الداخلي فقد تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الرابعة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان مواقف الوفود فيما يتعلق بمختلف التوصيات الصادرة

عن اللجنة الرابعة ، قد عرضت خلال أعمال اللجنة ووردت في المحاضر الرسمية .

وأود أن أذكر الأعضاء أنه بموجب المقرر ٣٤ / ٤٠١ ، فقد قررت الجمعية العامة أنه :

” عند ما يبحث مشروع القرار ذاته في لجنة أساسية وفي جلسة عامة ، فإن كل وفد

ينبغي عليه بقدر الامكان ، أن يعلل تصويته مرة واحدة ، وذلك اما في اللجنة أو في الجلسة

العامة ، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة يختلف عن تصويته في اللجنة ” .

وأود أن أذكر الأعضاء أنه وفقا للمقرر ٣٤ / ٤٠١ ، فإن تعليل التصويت يجب ألا يتجاوز

عشر دقائق ، وينبغي على الوفود أن تدلي به من مقاعدنا .

وسوف نبحث أولا ، تقرير اللجنة الرابعة المتعلق بالبند ١٨ من جدول الأعمال والخاص بفصول

تقرير اللجنة الخاصة بشأن الوضع بالنسبة لتنفيذ الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للشعوب والبلدان

المستعمرة والمتعلق بأقاليم محددة غير مشمولة بينود أخرى من جدول الأعمال . ان التقرير وارد في

الوثيقة (A/35/596 و Add.1)

وسوف أدعو الآن الممثلين الذين يودون تعليل تصويتهم قبل التصويت للتحدث بشأن أي مسن

أو كل التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الرابعة بشأن هذا البند . وسوف تتاح الفرصة أيضا للممثلين

لتعليل تصويتهم بعد التصويت على هذا التقرير .

السيد كاستيلو أريولا (غواتيمالا) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد غواتيمالا مضطـر  
للادلاء بهذا البيان أمام الجمعية قبل التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/596  
الجزء الأول القسم الثاني ، وهو مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الرابعة ، وذلك لكي أسجل موقف  
وفد بلادى فيما يتعلق بمسألة بليز بوضوح وصراحة .

في هذا العام وعلى غرار الدورات السابقة ، فان اللجنة الرابعة والجمعية العامة قد تناولتا  
بطريقة غير لا ثقة مسألة بليز . ان هذه الحالة ليست من الحالات المعتادة لتصفية الاستعمار ، ولكنها  
تتعلق بمطالب اقليمية لغواتيمالا في بليز ، حيث أن بليز كانت تاريخيا وقانونيا جزءا لا يتجزأ من  
جمهورية غواتيمالا . ومع ذلك ، فان الفرصة لم تتح لنا لممارسة حقوقنا السيادية على هذا الاقليم  
لأن بريطانيا احتلت بليز لأكثر من مائة سنة على أساس القوة وحدها ، وذلك رغم استعداد غواتيمالا  
للتفاوض من أجل حل سلمي ومشرف ومنصف لجميع الأطراف ، ويتمشى ومصالح شعب بليز .

وفي مناسبات عدة شرحنا هنا وفي محافل أخرى ، أن انكلترا اعترفت بسيادة اسبانيا الكاملة  
أولا ثم بسيادة غواتيمالا على اقليم بليز . ولكن بعد ذلك اضطرت غواتيمالا للتوقيع على معاهدة حدود  
في ١٨٥٩ تنازلت غواتيمالا بموجبها عن جزء هام من أراضيها الى انكلترا مقابل تعويض ورد في الحكم  
السابع من تلك المعاهدة . ان المملكة المتحدة لم تدفع ذلك الثمن الأدنى المنصوص عليه في الشرط  
التعويضي ، وبذلك جعلت المعاهدة غير قابلة للتنفيذ . ولقد دأبت غواتيمالا على المطالبة بتنفيذ  
المعاهدة الى أن قررت أنها أصبحت بالية ، وأدرجت ضمن دستورها اقليم بليز كجزء لا يتجزأ من  
تراثها الترابي . ولقد قررنا أنه ليست هناك طريقة قانونية لتصحيح هذه المعاهدة التي أبرمت في  
١٨٥٩ ، لأنه بإبطال سريانها تم إبطال التنازل عن هذا الاقليم ، وهو ما أدى الى قيام وضع  
لا يمكن حله الا عن طريق الوسائل السلمية لحل المنازعات الدولية .

ولقد أعلنت غواتيمالا مرارا أنها سمعت بروح مرنة وتوفيقية الى حل سلمي لخلافها مع بريطانيا  
العظمى ، وفقا للفقرة الاولى من المادة ٣٣ من الميثاق التي تقول :

” يجب على أطراف أى نزاع من شأن استمراره أن يعرّض حفظ السلم والأمن الدولي  
للخطر ، أن يلتصوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق  
والتحكيم والتسوية القضائية ، أو أن يلجأوا الى الوكالات والتنظيمات اقليمية أو غيرها من  
الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارهم .”

ان هذه الجمعية العامة على غرار اللجنة الرابعة ، قد أحاطت علما بالاجتماعات العديدة التي عقدت هذا العام كجزء من عملية التفاوض الجارية بشأن بليز ، والتي شاركت فيها غواتيمالا وبريطانيا وبمشاركة ممثلين عن هذا الاقليم . ولقد شاركت بلادي في هذه المفاوضات ، وتقدمت بكثير من الاقتراحات التوفيقية ، وكانت على استعداد لبحث أى اقتراح يتم تقديمه انطلاقا من روح بناءة ، بغية التوصل الى حل يتمشى والطابع الحقيقي لهذا النزاع ، ذلك الطابع الذى يكمن أساسا في الناحية الاقليمية .

ولهذا السبب ، فاننا نشعر بالغربة لأن الطرف الآخر رغم مشاركته على أعلى مستوى وزارى في المفاوضات المباشرة الجارية ، قد شارك في تقديم مشروع القرار الذى اعتمده اللجنة الرابعة في الوثيقة L.8 تنقيح ١ ، وهو ما يقوّض حسن النية التي أظهرها الطرف الآخر ، ويعرّض للخطر الهدف المتوخى وهو التوصل الى حل سلمي للنزاع القائم .

ان حكومة غواتيمالا تعتبر أن النزاع الاقليمي بشأن بليز موضوع للتفاوض المكثف هذا العام . فمن غير المنصف ، ومن غير الملائم أن تقوم المملكة المتحدة لهريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بممارسة الضغوط عن طريق استخدام الأمم المتحدة بما يتعارض وميثاق المنظمة ذاتها ، وذلك من أجل اضعاف ارادة التفاوض لدى دولة ذات سيادة من دول امريكا اللاتينية وذلك بالتواطؤ مع بلدان أخرى في منطقة الكمنولث البريطاني والدول الأخرى المعنية .

ولقد رفضنا مشروع القرار في اللجنة الرابعة واعتبرنا بصفة خاصة أن فقرات المنطوق ٢ و ٣ و ٧ و ٩ من هذا المشروع غير مقبولة ، وقد طلبنا اجراء تصويت منفصل بشأنها ، وقد عارض طلبنا هذا وفود معروفة تحديا للمبادئ الأخلاقية واعتبارات المجاملة والممارسات البرلمانية المعمول بها في هذه الجمعية العامة . ان هذه الفقرات تؤدي الى الحاق ضرر لا يمكن تصحيحه بالنسبة الى التسوية السلمية لحل مسألة بليز . ان تلك الفقرات المعنية تنص على ما يلي :

" فقرة ٢ - تعلن أن بليز يجب أن تصبح دولة مستقلة قبل انتهاء الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة .

" فقرة ٣ - تدعو المملكة المتحدة لهريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية الى الدعوة لعقد مؤتمر دستوري من أجل التحضير لاستقلال بليز .

" فقرة ٧ - تطلب من الأجهزة المعنية في الأمم المتحدة أن تتخذ ما تراه مناسباً من التدابير ، وما تطلبه الدولة القائمة بالادارة وحكومة بليز من أجل تسهيل حصول بليز على استقلالها ، ومن أجل ضمان أمن بليز ووحدتها الترابية بعد ذلك .

" فقرة ٩ - تدعو غواتيمالا وبليز المستقلة لاعداد ترتيبات للتعاون في مرحلة ما بعد الاستقلال بشأن المسائل ذات الأهمية المشتركة " . ( A/35/596, para. 28, )  
 . (draft resolution II)

ان مشروع هذا القرار يؤدي الى الاسراع بعملية استقلال اقليم بليز دون قيام شعب الاقليم باتخاذ قرار بهذا الشأن ، ودون حل النزاع عن طريق التفاوض مع غواتيمالا ، وهو ما يؤدي الى خلق دولة جديدة دون اقليم أو حدود محددة ، واقامة نظام غير مقبول من دولة مجاورة ، وابتغاء هذا الموضوع محل مناقشات مستمرة .

ولهذا السبب فاننا نؤكد من جديد أن مسألة بليز قد بحثت بطريقة غير ملائمة هنا فـ... الجمعية العامة ، مما اضطر وفد بلادي الى أن يفصح مرة أخرى عن أننا لن نعتترف بصلاحيية مشروع هذا القرار الذي أوصت اللجنة الرابعة الجمعية العامة باعتماده ، لأن هذا يعني تجاوز الاختصاصات والصلاحيات المخولة بمقتضى الميثاق ، ولأن مشروع القرار يستهدف التدخل في عملية المفاوضات بين دول ذات سيادة ، وهي مفاوضات تستهدف التوصل الى حل سلمي لنزاع دولي .

ان عمل الجمعية العامة باعتمادها مشروع هذا القرار ، سوف يشكل انتهاكا للقواعد القانونية التي تحكم العلاقات فيما بين الدول الموقعة على الميثاق . ونحن نؤكد مجددا أنه ليس لأى جهاز في اطار الأمم المتحدة سلطة التدخل في أعمال تسوية المنازعات ، أو أن يحكم مسبقا بمشروع قرار كالمعروض علينا الآن ، أو كالذى يوصى به يستهدف فرض حل معين للنزاع . وبصفة عامة فان قرارات الجمعية العامة تفتقر الى الأثر الملزم اللهم الا اذا اعتمدت باتفاق الرأى ، أو قبلت بموافقة الدولة التي تتأثر من القرار .

ولهذه الأسباب ، فان غواتيمالا لن يكون في امكانها المشاركة في التصويت على مشروع هذا القرار لأنها تعتبر أن هذا المشروع يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة .

السيد رانفا (المهند) (الكلمة بالانكليزية) : ان موقف بلادي فيما يتعلق بموضوع

الصحراء الغربية قد تم الاعراب عنه من قبل من جانب مندوبنا السيد فاليريو عضو البرلمان خلال المناقشات التي جرت بشأن هذا الموضوع في اللجنة الرابعة . وقد صوّت وفد بلادي في اللجنة الرابعة لصالح مشروع القرار الأول الوارد في الوثيقة A/35/596 ، ونحن ننوئ أن نفعل نفس الشيء في الجلسة العامة ، ذلك لأن المشروع يعيد تأكيد الحق غير القابل للتصرف لشعب الصحراء الغربية في تقرير المصير والاستقلال الوطني وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، ويستهدف دعم جهود منظمة الوحدة الافريقية للتوصل الى حل هذه المشكلة التي ، لسوء الحظ ، تسبب الى العلاقات بين دولتين من دول عدم الانحياز في المنطقة .

السيد سارى (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد السنغال يود بايجاز

أن يعلل تصويته بشأن مسألة الصحراء الغربية ، وهي مسألة يجب ألا نقلل من أهميتها . وأود أولا

وقبل كل شيء أن يكون الأمر التالي واضحا : ان السنغال تؤيد تماما تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ومع ذلك فان وفد السنغال سوف يصوت لغير صالح مشروع القرار المتعلق بالصحراء الغربية لسببين رئيسيين .

أولا ، نحن نعتقد أن منظمة الأمم المتحدة التي نقدر جهودها المحمودة في أداء رسالتها السامية في السعي من أجل السلم والاستقرار في العالم ، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الجهود المبذولة على صعيد منظمة الوحدة الإفريقية في بحثها عن حل عادل ودائم تقبله الأطراف المعنية والمهتمة بهذه المشكلة . ولا يمكن أن ننسى أن منظمة الوحدة الإفريقية بعد سنوات عديدة من الجهود غير المثمرة للعمل على حل هذا النزاع ، قد توصلت أخيرا عن طريق الحوار والاتساع الى تحديد أسلوب أفضل لحل هذه المشكلة عن طريق تشكيل لجنة خاصة مؤلفة من خمسة رؤساء دول افريقية . وان عمل تلك اللجنة خلال اجتماعها في مدينة فريتاون قد أدى الى نتائج مشجعة وإيجابية ، وهذه النتائج تعتبر خطوة هامة الى الأمام على طريق التوصل الى حل عادل ودائم لمشكلة الصحراء الغربية . ان نتائج أعمال تلك اللجنة سوف تعرض للموافقة عليها من قبل رؤساء دول منظمة الوحدة الإفريقية خلال اجتماع القمة القادم الذي سيعقد في نيروبي في تموز/يوليه ١٩٨١ . وفي تلك الأثناء من المناسب أن نعبر عن سرورنا للترحيب المشجع الذي أعربت عنه الأطراف المعنية بالنسبة الى عمل اللجنة المخصصة .

ولكل هذه الأسباب مجتمعة ، فان وفد بلادي يرى أنه يجب على منظمة الأمم المتحدة في هذه المرحلة أن تعبر عن تقديرها لعمل تلك اللجنة وتشجيع منظمة الوحدة الإفريقية على مواصلة جهودها في عملية التوفيق والوساطة ، وأن مثل هذه الخطوة ستكون متمشية مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة .

ان وفد بلادي يرى أن مشروع القرار المطروح على الجمعية العامة ، يهدف الى اقحام المجتمع الدولي في طريق قد يبعدنا عن التوصل الى حل دائم وعادل للمشكلة .

ان السبب الآخر الذي حدد موقف وفدي هو ان السنغال لا تقرر المعاملة التفضيلية التي أعطيت للبوليزاريو . ولقد قلنا دائما بأن البوليزاريو هي طرف من الأطراف المعنية ، ولكنها طرف واحد بين أطراف عديدة أخرى ورد ذكرها للأسف بطريقة عابرة في مشروع القرار المعروض علينا الآن . ان وفد السنغال لديه مآخذ جادة على هذه الحركة ، وقد عبرنا عنها في مناسبات أخرى في محافل دولية أخرى .

ما هو لب الأمر هنا ؟ ان المسألة تتعلق بالمعاملة السيئة التي تفرضها البوليزاريو على المسجونين السود . ولقد علمنا ان هؤلاء المسجونين السود عادة ما يتعرضون الى الابداء على خلاف المعاملة التي يجب أن تكون مكفولة لأسرى الحرب . ان المسجونين السود يعاملون معاملة مختلفة عن تلك التي يعامل بها أولئك الذين ينتمون الى أجناس أخرى ويجب أن يكون الأمر على خلاف ذلك ، لأن المناغولين ذوى البشرة السوداء هم الغالبية .

ان السنغال تشجب وتدبر هذه الممارسة العنصرية . ولجميع هذه الأسباب ، فان وفد بلادى سوف يصوت ضد مشروع القرار المطروح علينا . ومع ذلك ، فان بلادى سوف تواصل دائما ، وكما فعلت في الماضي ، تقديم مساهمتها من أجل البحث عن حل عادل ودائم لمشكلة الصحراء الغربية بما يخدم مصالح هذا الاقليم .

السيدة أوسود (ليبيريا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد صوت وفد بلادى بالاجاب على مسألتى الصحراء الغربية في اللجنة الرابعة وفعلنا ذلك ، لأننا نؤمن بقوة بحق تقرير المصير والاستقلال لشعب الصحراء الغربية ، اذا كان ذلك هو الاختيار المفضل من غالبية هذا الشعب . واليوم ، فاننا سوف نمتنع عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.4/35/L.2 ، والذي اعتمد في اللجنة الرابعة ، لأننا نبحث عن تأمين للتوازن بين وجهتي النظار بشأن هذا النزاع . ولكننا كأفارقة نأمل دائما في ان نتمكن من حل المشكلات بالوسائل السلمية والودية . ونحن وان كنا نعتقد أن أنشطة كل من منظمة الوحدة الافريقية والأم المتحدة تكمل بعضها البعض الا أننا نؤمن بأن منظمة الوحدة الافريقية هي أفضل محفل لتحقيق نتائج ايجابية بشأن هذا النزاع الذي نتطلع جميعا اليه حله . وبالتالي ، يجب ألا نتخذ أية تدابير من شأنها أن تقوض أو أن تمس عمل اللجنة المخصصة المنبثقة عن منظمة الوحدة الافريقية .

السيد امراني زنتار (المغرب) (الكلمة بالفرنسية) : لقد اتاحت الفرصة لوفد

بلادى لكي يعرب في أكثر من مناسبة عن رأيه بأنه من غير المجدى أو الفعال عندما نسعى من أجل التسوية والسلام أن نكرر الاخطاء التقديرية وأحكام الماضي ، والاعلان عن حقائق زائفة ، أو اعتماد توصيات تتناقض تماما مع القانون والعدل وقرارات الأمم المتحدة .

ان التوفيق والسلام لا يمكن التوصل اليهما من خلال عملية تفرض على المنظمات الدولية ، وتتعارض مع حق شعب بأكمه وخاصة عندما يكون هذا الشعب قد حصل على حقوقه من أجل العيش بكرامة بعد نضال مشروع طويل ومكلف شاركت فيه أجيال عديدة من شعبنا .

لقد طالبت منظمة الوحدة الافريقية في فريتاون بالتوفيق والسلام في صياغة واضحة ومسؤولة . وفي فريتاون ، فان رؤساء الدول الافريقية الذين أطلعوا على الحقائق كاملة قد حددوا الهدف السلمي الذي يتعين علينا بلوغه ، كما أشاروا الى الوسائل الاخوية التي يجب استخدامها . وهكذا ، فانهم حصلوا على تعاون الأطراف في عملية حرجة ودقيقة لأنهم تمكنوا ، ومن خلال الصياغة الرزينة وتصرفهم الحكيم ، من ايجاد المناخ المناسب من أجل العمل البناء الذي رفبوا في القيام به .

ان اعادة علاقات التعاون الاخوية التي من شأنها أن تؤدي الى السلام تتطلب قبل كل شيء اعادة الثقة والاحترام المتبادل .

ونحن نعتبر أن منظمة الوحدة الافريقية ، في الصيف الماضي ، قد قامت بالعمل البناء من أجل السلام ، ونود هنا أن نشيد بالجهود التي نهض بها أعضاء اللجنة المخصصة في هذا الشأن . لقد استمعنا هذا العام الى عدد من ممثلي الحركات والجمعيات التي اختارها شعب الصحراء ، في مجلس الحكماء وفي اللجنة الرابعة . وبالتالي ، فلقد عرضوا وجهات نظرهم ونقلوا رسالة صادقة عن الوانانية والايمان بالقانون والعدل .

ان مساهمة شعب الصحراء هذه كانت تعبيراً عن صرخة نابعة من القلب رفضاً للأعمال الاجرامية التي فرضت عليهم من خارج بلادهم ، ومن جانب أولئك الذين تتلاعب بهم المصالح الأجنبية .

وكم كنا نرفب ونأمل في أن تقدم الجمعية العامة للأمم المتحدة الدعم المعنوي والمادى السى منظمة الوحدة الافريقية دون التدخل في هذه المرحلة في عملية السلام .



وأود هنا أن أعبر عن شكري للوفود العديدة التي أعربت عن دعمها الايجابي والصادق للجهد السلمي التي تقوم بها بلادى ، والتي تدخل في إطار العملية التي وضعها في فريتاون رؤساء الدول الافريقية .

وهناك، وفود أخرى أصرت على تدخل غير مناسب في هذه العملية . وهو تدخل نأسف له بالنظر الى الآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عنه بالنسبة الى عملية السلام التي تقوم بها منظمة الوحدة الافريقية .

وعلى أية حال ، فانني أود أن أؤكد هنا فخر بلادى وشعبها بالعمل العظيم للتحريير الوطني والدفاع عن سلامة أراضيها الذي نقوم به بكل ايمان وثقة في عدالة قضيتنا .

وهنا أود أن أقول أن المغرب يدافع وسوف يدافع بكل تصميم ، عن منجزاته الوطنية من أية اعتداءات او مناورات قائمة على الهيمنة . وتستند بلادى في ذلك باصرار الى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وقرارات منازمتنا التي تعطينا ليس فقط الحق بل الواجب في قيامنا بذلك .

ان وفد بلادى يرفض كل ما من شأنه أن يمس حقوقنا المشروعة ، والذي يمكن أن يكون فضلا عن ذلك، انتهاكا صارخا لأحكام الميثاق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

وبالتالي ، فاننا نعتبر أن أى قرار من هذا النوع يعد لا فيا وباطلا ، ولا يخدم مصلحة التوفيق والسلام في منطقتنا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تشرع الجمعية الآن في اتخاذ مقررات بشأن مختلف توصيات اللجنة الرابعة ، وسوف نبدأ أولا بمشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الرابعة في الفقرة ٢٩ من الجزء الأول من تقريرها الوارد في الوثيقة A/35/596 .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

السيد بيكال (فابون) (الكلمة بالفرنسية) : لقد صوّت وفد بلادى ضد مشروع القرار ولكن صوت وفد بلادى تأمر باللون الأخضر على اللوحة .

السيد فورى — ند ياي (فامبيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادى صوّت لصالح مشروع القرار ولكن صوتنا تأمر باللون الأحمر على اللوحة .

السيد يوفوم (وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة)  
(الكلمة بالانكليزية) : ان الأصوات الصحيحة لغامبيا ونمايون ستسجل على الوجه الصحيح في  
السجلات الدائمة للأصوات ، وسنجرى التعديل المناسب في المجموع .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : ان نتيجة الاقتراع هي كالتالي : ٨٨ صوتا مؤيدا ، ضد ٨ أصوات وامتناع ٤٣ عن التصويت . واعتمد مشروع القرار الأول ( قرار ٣٥/١٩ ) \*  
ومشروع القرار الثاني يتعلق بمسألة بليز . ولقد طلب اجراء تصويت مسجل وسوف نشرع الآن في عملية التصويت .

السيد بريزات ( الأردن ) ( الكلمة بالانكليزية ) : ان وفد بلادى يود أن يصوت لصالح مشروع القرار ولكن آلة التصويت لاتساعدنا فهي لاتسجل " لا " أو " نعم " . وأود أن يسجل صوت وفد بلادى .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : ان صوت الأردن سيسجل في المحضر الحرفي وسيجرى التصويت الملائم في المجموع .

السيد خلف ( الصومال ) ( الكلمة بالانكليزية ) : ان وفد بلادى صوت لصالح مشروع القرار ، ولكن اللوحة تظهرنا على أننا ممتنعون .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : ألاحظ أن عددا من الوفود ترغب في الكلام . ومن الواضح أن آلة التصويت لاتسجل الأصوات تسجيلا صحيحا . ونحن الآن في أثناء عملية الاقتراع ولن أوقف هذه العملية ، ولذلك أفضل أن تلقى الكلمات من مقاعد الوفود عن الطريقة التي تود الوفود أن تسجل بها أصواتها . وانا لم نستطع اصلاح آلة التصويت خلال فترة الغداء فسأحاول أن أجهد قاعة أخرى بها آلة للتصويت حيث يمكننا مواصلة عملية الاقتراع .

السيد خلف ( الصومال ) ( الكلمة بالانكليزية ) : آسف لأنني كنت أظن أننا نقوم بالاقتراع على موضوع بليز . وانا كان هذا هو التصويت في شأن مشروع القرار الخاص بموضوع الصحراء الغربية فان صوتنا يكون مسجلا بصورة صحيحة .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : أود أن أخطر مندوب الصومال بأن التصويت فسي شأن الصحراء الغربية قد أجرى منذ فترة وجيزة وأنا نقوم الآن بالتصويت على موضوع بليز .

وانني آسف لأن ضحك المندوبين له ما يبرره . انني لا أستطيع أن أرى ما هو مسجل على اللوحة . ولقد أخطرت توا بأن المعروض على اللوحة يماثل التصويت على موضوع الصحراء الغربية .

السيد ميشرا ( الهند ) ( الكلمة بالانكليزية ) : ان لوحة آلة التصويت لم تمسح

جيذا ولا يمكن أن يجرى الاقتراع على مشروع القرار الثاني حتى يتم مسح اللوحة جيذا .

السيد امراني زنتار ( المغرب ) ( الكلمة بالفرنسية ) : أود الكلام أيضا بشأن الاخفاق

الآلي . وأود أن أسألكم ياسيدى الرئيس أن نبدد أية شكوك فيما يتعلق بالأسئلة التي أثارتها بعض الوفود التي ظنت أنها تقوم بتصحيح أصواتها بشأن المشروع الخاص ببليز . وأود أن أتأكد أن تلك التصويبات لم تبد بشأن التصويت على مشروع القرار الخاص بالصحراء الغربية الذي انتهى فيما يبدو . ولذلك أطلب من السيد الرئيس أن يتقدم بايضاح في شأن التصويبات الشفوية التي أبادها بعض المندوبين .

السيد بينيس (اسبانيا) (الكلمة بالاسبانية) : أعتقد أن أبسط شيء يمكن القيام به الآن هو محو هذا التصويت من على لوحة التصويت . وبالنسبة لما اذا كانت الآله غير صالحة للعمل أم لا فان هذه مشكلة أخرى ، لكن اذا كان الجهاز مغلقا فان علينا محو هذا التصويت الذي لا يتصل في قليل أو كثير بمسألة بيليز ، ان هذا التصويت انما يتعلق بمسألة الصحراء . يظهر أن الأمر قد اختلطت علينا لذلك فان أبسط شيء يمكن أن نقوم به الآن هو محو ما يظهر على لوحة التصويت وفصل التيار عنها لبرهة . وبمجرد اختفاء ما هو ظاهر على هذه اللوحة فان التشويش سوف يتبدد .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان الاجابة على سؤال ممثل المغرب هي أن التصويت بشأن مسألة الصحراء الغربية قد استكمل وقد تم الانتهاء من الموضوع بعد التصويتين اللذين طلبا من جانب غامبيا وغابون على التوالي .  
وفيما يتعلق باقتراح ممثل اسبانيا فان هذا هو مجرد جزء من المشكلة : اننا لا نستطيع أن نمحو ما هو ظاهر على اللوحة الآن لأن جهاز التصويت معطل تماما الآن .  
انني أرى أن نرفع الجلسة الآن ونرجو أن يتم اصلاح جهاز التصويت في خلال فترة الفداء وأن نجتمع مرة أخرى في الساعة الثالثة بعد الظهر لمواصلة عملية التصويت . عندئذ سوف نشرع في عملية الاقتراع لشغل المقعد الذي مازال خاليا في مجلس الأمن .

رفعت الجلسة الساعة ١٣ / ٠٥